

أثر الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية

The Impact of Disclosure of Audit Quality Indicators in Financial Reports on Investment decision in the listed companies in the Egyptian Stock Exchange: An Experimental Study

د/ سحر عبد السميع محمود *

ملخص

يستهدف البحث الحالي التعرف على المنافع المترتبة على الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية، وبصورة محددة دراسة واختبار ما إذا كان الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة، سواء بصورة إيجابية أو بصورة سلبية، يؤثر على قرار الإستثمار بالأسهم. وتحققا لهذا الهدف، تم الإعتماد على دراسة تجريبية تضمنت خمس حالات تجريبية (١٧٦ مشاهدة)، حيث تم الإعتماد على التصميم التجريبي $(4 \times 4) + 1$ لإختبار فروض البحث. وقد أظهرت النتائج ان الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤدي إلى زيادة درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. بينما يؤدي الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى انخفاض درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. كما أن الإفصاح عن إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤدي إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم، وذلك في حالة المؤشرات ذات الطابع الإيجابي، بينما في حالة المؤشرات ذات الطابع السلبي فان تلك الإيضاحات لا تؤثر على قرار الإستثمار. وأخيرا، فقد أظهرت النتائج عدم تأثير المعرفة والخبرة لدي المستثمرين ومستوي تأهيلهم على العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

كلمات دالة: جودة المراجعة، مؤشرات جودة المراجعة؛ معايير المراجعة الخارجية؛ مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة PCAOB؛ قرار الإستثمار بالأسهم.

* مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

Abstract

The current study aims to identify the benefits of disclosing the audit quality indicators in the financial reports, specifically studying and testing whether the disclosure of audit quality indicators, positively or negatively, affect the Stocks investment decision. To achieve this goal, an experimental study was conducted which included 5 experimental cases (176 observations), whereby the study design [(4 x 4)+ 1] was used to test the research hypotheses. The results showed that the disclosure of positive audit quality indicators in the financial reports of companies listed in the Egyptian Stock Exchange leads to an increase in the degree of investor reliance on those reports in making stocks investment decision . While disclosing the audit quality indicators of the negative nature in the financial reports of companies listed in the Egyptian Stock Exchange leads to a decrease in the degree of investor reliance on those reports in making stocks investment decision . As well, the disclosure of descriptive clarifications with audit quality indicators in the financial reports of companies listed in the Egyptian Stock Exchange leads to improving the relationship between audit quality indicators and the degree of investor reliance on those reports in making stocks investment decision . This is applied on the indicators of a positive nature, while, in case of the indicators of a Negative nature, those clarifications do not affect the investment decision. Finally, the results showed that the level of both qualification and experience of investors did not affect the relationship between the audit quality indicators and the degree of investor reliance on those reports in making stocks investment decision .

Keywords: Audit Quality; Audit Quality indicators; External Auditing Standards; The Board of Oversight of the Auditors of Companies Listed in the Stock Exchange; Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB); Stocks Investment Decision.

١- مقدمة البحث

شهدت الفترة الأخيرة انتقادات عديدة ومختلفة لعمل المراجعين ومهنة المراجعة^(١) بصفة عامة. ويرجع جانب كبير من تلك الإنتقادات إلى التباين والإختلاف في وجهات النظر بين واجبات ومسئوليات وحدود عمل المراجعين، كما تحدده معايير المراجعة وإرشاداتها من ناحية، وبين تطلعات وتوقعات واحتياجات مستخدمي التقارير المالية وتقارير مراجعي الحسابات من خدمة مهنة المراجعة من ناحية أخرى. وقد أدى هذا إلى حدوث فجوة تسمى بفجوة التوقعات في المراجعة الخارجية (Alani 2014 & عبد القادر ٢٠١٨). وقد حاولت الجهات المنظمة للمهنة تحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية من خلال إصدار المعايير والإرشادات اللازمة للوفاء بتطلعاتهم.

وتمثل جودة المراجعة الخارجية إحدى أهم الآليات التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات. وتشير معايير المراجعة إلى أنه يمكن تحقيق جودة المراجعة من خلال إصدار تقرير مراجعة مناسب حول مدى التزام عميل المراجعة بإطار إعداد التقارير المالية. ومع ذلك، فإن جودة المراجعة تعتبر مفهوما معقدا ولا يمكن اختصاره في متطلب واحد، فهناك عدة درجات، أو مستويات لجودة المراجعة، كما أنها تتأثر بالعديد من العوامل. (Knechel et al. 2013; Francis 2011)

ومع وجود العديد من الدراسات التي تناولت جودة المراجعة (e.g.,: Francis 2011; Gaynor et al. 2016; Knechel et al. 2013) إلا أنها مازالت من القضايا التي لم يتم حسمها في الفكر المحاسبي. إذ لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لجودة المراجعة، حيث يمكن النظر لجودة المراجعة من زوايا مختلفة، تمثل وجهات النظر المختلفة لأصحاب المصالح، والمتمثلين في مستخدمي القوائم المالية، والمراجعين، ومكتب المراجعة، والجهات التنظيمية، والمجتمع (Knechel et al. 2013).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه لا يوجد اتفاق حول ماهية المقاييس والمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة المراجعة، حيث تتنوع المقاييس المقترحة ما بين المؤشرات المختلفة لجودة القوائم المالية، مثل جودة الأرباح، والاعتراف الوقتي بالخسائر، وبين المؤشرات المختلفة

^١ يستخدم الباحث لفظ مهنة المراجعة، او مهنة المحاسبة، او مهنة المحاسبة والمراجعة كترادفات.

لجودة عمل مراجع الحسابات مثل حجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي، وأتباع المراجعة (Francis 2011) .

ومع تزايد حالات الفشل والإنهيارات المالية لكبري الشركات على الصعيد الدولي فقد تم زيادة الإهتمام بجودة المراجعة (لاسيما من قبل الجهات المنظمة للمهنة) لما لذلك من مردود إيجابي هام على زيادة الثقة في القوائم المالية. ونظرا لصعوبة إدراك مستوي جودة المراجعة، وبصفة خاصة من قبل المستثمرين الأفراد، فقد اتجهت الجهات المنظمة لمهنة المراجعة مؤخرا إلى تطوير مؤشرات لجودة المراجعة Audit Quality Indicators، كي يستطيع المستثمرون التعرف على مستوي جودة المراجعة بسهولة.

ومن ابرز تلك المحاولات، إصدار مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) في الولايات المتحدة الأمريكية بيانا في عام ٢٠١٥ يتضمن ثمانية وعشرين مؤشرا لجودة المراجعة تم وضعها في ثلاث فئات رئيسية، هي: القائمون بعملية المراجعة، وعملية المراجعة، ونتائج المراجعة. وتوفر تلك المؤشرات - إذا ما تم الإفصاح عنها بشكل مناسب- معلومات إضافية للمستثمرين حول جودة عمل مراقبي الحسابات، مما يزيد من درجة الثقة في القوائم المالية، ومن ثم تحسين قرار الإستثمار.

٢- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما إذا كان الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ضمن التقارير المالية يساعد على توفير معلومات إضافية تنعكس إيجابا على تحسين قرار الإستثمار. وهل يوجد دليل عملي على صحة هذه العلاقة؟ وان وجدت فما دلالاتها المهنية؟

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على الاسئلة التالية، نظريا وتجريبيا، وهي: ما هو مفهوم جودة المراجعة؟ وما هي المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة المراجعة؟ وما هو مفهوم وطبيعة مؤشرات جودة المراجعة؟ وهل يؤدي الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة إلى توفير معلومات إضافية تساعد على تحسين قرار الإستثمار؟ وهل يوجد دليل على أن هذا الإفصاح يُحسِّن من قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث

يتمثل هدف البحث في دراسة واختبار ما إذا كان الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة، سواء بصورة إيجابية أو بصورة سلبية، يؤثر على قرار الإستثمار في الأسهم، وبصفة خاصة تحديد ما إذا كان الإفصاح بصورة إيجابية يُزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، وهو الأمر الذي قد يشجع المستثمرين على الاستثمار بأسهم تلك الشركات.

٤- أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية هذا البحث أكاديميا من الاهتمام المتزايد في الفترة الأخيرة بجودة المراجعة والتي تعتبر إحدى أهم آليات تضيق فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية. يضاف إلى ذلك، أنه يساعد على تقييم الإصدارات المقترحة الخاصة بمؤشرات جودة المراجعة وما إذا كانت تساعد على توفير معلومات إضافية لمستخدمي التقارير المالية. وبشأن الأهمية العملية للبحث فيمكن أن تساعد نتائجه في تقديم بعض الإرشادات للجهات المهنية والتنظيمية حول مدى إمكانية إلزام الشركات ومكاتب المراجعة بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية، بالإضافة إلى توفير إرشادات عملية للشركات ومكاتب المراجعة حول ماهية مؤشرات جودة المراجعة، وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية.

كما يقف وراء هذا البحث العديد من الدوافع لعل أهمها، ندرة الدراسات التي تناولت الآثار المترتبة على الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة داخل التقارير المالية، خاصة الأثر على قرار الإستثمار بالأسهم. ومن ثم، يحاول البحث الحالي تقديم مساهمة أكاديمية هامة في الدراسات المحاسبية الخاصة بجودة المراجعة بصفة عامة، ومؤشرات جودة المراجعة بصفة خاصة، وذلك من خلال منهجية تجريبية تتلافى عيوب الدراسة الميدانية باستخدام الاستبيان.

٥- حدود البحث

يقتصر هذا البحث في مرحلة التحليل الأساسي على دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة وقرار الإستثمار بالأسهم، بالإضافة إلى التحقق من مدى

اختلاف العلاقات محل الدراسة، باختلاف مستوى تأهيل وخبرة المستثمرين. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث اختبار أثر جودة المراجعة ذاتها على قرار الإستثمار، وكذلك أثر الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة على قرار منح الائتمان. وأخيراً، فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

٦- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، وفي ضوء حدوده، سوف يُستكمل البحث كالتالي:

١/٦ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث؛

٢/٦ الدراسة التجريبية؛

٣/٦ نتائج الدراسة التجريبية؛

٤/٦ الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١/٦ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يتناول هذا الجزء تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تتمثل في مؤشرات جودة المراجعة. ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على مفهوم وطبيعة جودة المراجعة، واهم المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس هذه الجودة. كما يهدف هذا الجزء أيضاً إلى التعرف على مفهوم وطبيعة مؤشرات جودة المراجعة المقترحة، وكذلك التعرف على ماهية الآثار المترتبة على الإفصاح عن تلك المؤشرات في التقارير المالية، وذلك حتى يتسنى للباحث اشتقاق فروض البحث. وسيتم ذلك من خلال التعرض لكل من:

١-١/٦ مفهوم وطبيعة جودة المراجعة.

٢-١/٦ تحليل العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة وقرار الإستثمار بالأسهم واشتقاق فروض البحث.

١-١/٦ مفهوم وطبيعة جودة المراجعة:

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لجودة المراجعة، حيث يمكن النظر لجودة المراجعة من زوايا مختلفة، والتي تمثل جهات النظر المختلفة لأصحاب المصالح. فبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية تعني الجودة عدم وجود تحريفات جوهرية. أما بالنسبة للمراجعين فتعني القيام بجميع المهام المطلوبة وفقا لمعايير المراجعة. وبالنسبة لمكاتب المراجعة تعني جودة المراجعة الدفاع عن العمل أمام لجان التفتيش أو الدعاوي القضائية. بينما تهتم الجهات التنظيمية بالالتزام بالمعايير المهنية. وأخيرا، فإنه بالنسبة للمجتمع، تمثل جودة المراجعة تجنب المشاكل الاقتصادية للشركة أو السوق. (Knechel et al. 2013)

ويتمثل التعريف المستخدم على نطاق واسع لجودة المراجعة في التعريف الذي قدمه DeAngelo (1981)، والذي يشير إلى أن جودة المراجعة تتمثل في مدى احتمال اكتشاف المراجع للتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، مع قيامه بالإفصاح عنها في تقريره. وغالبا ما يتم تقسيم هذا التعريف إلى جزئين: يتمثل الجزء الأول في احتمال اكتشاف التحريفات، ويرتبط ذلك بتأهيل المراجع ومستوى جهده. أما الجزء الثاني فيتمثل في العمل بشكل مناسب، ويرتبط ذلك بموضوعية المراجع، والشك المهني، والاستقلالية.

ويشير هذا التعريف إلى أن الجوانب المختلفة لعملية المراجعة يمكن أن تؤثر على جودة المراجعة، حيث أن اكتشاف التحريفات يتطلب استخدام الموارد المناسبة بفعالية في عملية المراجعة (أي المدخلات والتشغيل)، بينما يتطلب التقرير عن التحريفات أن يقوم المراجع باتخاذ الإجراء المناسب في نهاية عملية المراجعة وفي ظل السياق context الحالي لعملية المراجعة (أي المخرجات والسياق) (Knechel et al. 2013).

أما مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي Government Accountability Office فقد عرفها بأنها قيام المراجع بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها لتوفير تأكيد معقول بأن كلا من القوائم المالية محل المراجعة والإيضاحات الخاصة بها قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها خالية من التحريفات الجوهرية سواء أكانت ناتجة عن الخطأ أو الغش (GAO 2003).

ومن ناحية أخرى، يشير Francis (2011) إلى انه يمكن تعريف جودة المراجعة بصورة عكسية من خلال فشل المراجعة، حيث يوفر الجانب القانوني لجودة المراجعة منظورا ثنائيا

بسيطا وهو فشل المراجعة وعدم فشل المراجعة. ويحدث فشل المراجعة عند عدم استقلال المراجع في الواقع، أو عندما يُصدر المراجع المستقل تقرير مراجعة نظيف بصورة خاطئة بسبب الفشل في جمع أدلة كافية وفقا لما تتطلبه معايير المراجعة. بينما يحدث عدم فشل المراجعة عند التزام المراجع بمعايير المراجعة وإصدار رأي صحيح بخصوص القوائم المالية للعميل.

ويمكن تحديد حالات فشل المراجعة من خلال الدعاوى القضائية الناجحة، وذلك في ظل قرارات المحاكم. ومع ذلك، فوصول النزاع للمحاكم هو أمر مستبعد حيث غالبا ما يتم حل النزاع قبل ذلك. ويمكن تحديد الفشل أيضا من خلال الإجراءات التنفيذية لهيئة سوق المال ضد المراجع. ومع ذلك، فلا تعتبر تلك الإجراءات دليلا علي فشل المراجعة، حيث يقوم المراجع بتعديل الأنشطة التي يقوم بها في المستقبل بناء على تلك الإجراءات. ومن ثم، فقد تشير الدعاوى القضائية والإجراءات التنفيذية لهيئة سوق المال إلي معدل فشل منخفض جدا رغم أن معدل الجودة المنخفضة أكبر بكثير. كما قد تكون هناك حالات مراجعة أخرى منخفضة الجودة والتي لا تعتبر أكثر حالا من حالات فشل المراجعة.

وتتمثل حدود المدخل الثنائي في أنه يظهر معدلات فشل منخفضة جدا، وأن جودة المراجعة تعتبر مدى متصلاً يتراوح بين جودة منخفضة جدا (فشل المراجعة) إلى جودة مرتفعة جدا. وبالتركيز على فشل المراجعة، يتم إهمال جميع درجات الجودة تقريبا. ويمكن التعبير عن جودة المراجعة كمدى متصل من خلال المخرجات الرئيسية لعملية المراجعة، والتي تتمثل في تقرير المراجعة، والقوائم المالية للعميل.

ويعتبر تقرير المراجعة مسئولية المراجع، أما القوائم المالية للعميل، فهي مسئولية العميل ولكنها تتأثر بعملية المراجعة. إذ يتم ربط خصائص القوائم المالية بخصائص المراجعة. ويتمثل التصميم البحثي الرئيسي لذلك في: جودة الأرباح والتي = دالة في (خصائص المراجعة + العوامل الأخرى التي يتم التحكم فيها). ويعاني هذا التصميم مثله مثل باقي البحوث التطبيقية في المحاسبة من التحديات المتعلقة بمخاطر الصلاحية المرتبطة بالمتغيرات غير المستخدمة والتحيز في الاختيار.

ونظرا لعدم وجود تعريف موحد لجودة المراجعة، فقد يكون البديل هو تطوير إطار عام لمحددات جودة المراجعة، حيث يساعد الفهم الجيد لمحددات جودة المراجعة على تحسين عملية المراجعة، كما يساعد الهيئات المهنية والجهات التنظيمية على وضع سياسات فعالة لتحسين جودة المراجعة. وفي هذا الصدد، حدد مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة (FRC) في عام ٢٠٠٨، خمسة مسببات لجودة المراجعة، و التي تتمثل في المهارات والصفات الشخصية

للمراجعين، وفعالية عملية المراجعة، وثقافة شركة المراجعة، و منفعة تقارير المراجعة وإمكانية الاعتماد عليها، والعوامل التي تقع خارج سيطرة المراجعين.

بينما أشارت دراسة Francis (2011) إلى انه يمكن النظر إلى المراجعة على أنها إطار يتضمن ست وحدات رئيسية تتمثل في (أ) مدخلات المراجعة، (ب) عملية المراجعة، (ج) مكاتب المراجعة، (د) صناعة وأسواق المراجعة، (هـ) الهيئات والمنظمات المهنية، (و) الآثار الاقتصادية لمخرجات المراجعة. وتتأثر جودة المراجعة بكل وحدة من هذه الوحدات.

وبشأن **مدخلات المراجعة**، فإنها تتمثل في الأفراد القائمين بعملية المراجعة، واختبارات المراجعة المستخدمة لجمع الأدلة. وفيما يتعلق بالأفراد القائمين بعملية المراجعة، فتتأثر جودة المراجعة بمدى تأهيل هؤلاء الأفراد، والصفات الشخصية والنفسية التي تؤثر على أدائهم. وهناك جدل حول ما إذا كانت خصائص المراجعين تؤثر على جودة المراجعة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المراجعين مقيدون بآليات رقابة الجودة الموجودة داخل شركات المراجعة التي يعملون بها، بما في ذلك توحيد إجراءات العمل. وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة Gul et al. (2013) إلى وجود تأثيرات مهمة ومعنوية للخصائص الفردية للمراجعين (الخلفية الدراسية، والخبرة، والدرجة الوظيفية في شركة المراجعة، والانتماء السياسي) على جودة عملية المراجعة سواء في شركات المراجعة الكبيرة، أو الصغيرة، على حد سواء.

وفيما يتعلق باختبارات المراجعة المستخدمة لجمع الأدلة، فتتأثر جودة المراجعة بجودة أدلة المراجعة، ومدى ملاءمتها ودرجة الثقة فيها، ومدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

وبشأن **عملية المراجعة** فإنها تمثل تشغيل مدخلات المراجعة، وهي الإجراءات التي تتم بواسطة فريق المراجعة. وتتضمن القرارات والأحكام المهنية التي يتخذها المراجع فيما يتعلق بتخطيط وتجميع وتفسير الأدلة من اجل الوفاء بمتطلبات معايير المراجعة الخاصة بتجميع أدلة كافية لدعم تقرير المراجع.

وبشأن **مكاتب المراجعة**، فإن خصائص شركة المراجعة تؤثر على جودة المراجعة، مثل قرارات إدارة محفظة العملاء، وحجم الشركة، ومدة الارتباط بالعميل، والتخصص الصناعي، والاستقلالية، والأتعاب، والتقاضى، كما يلي:

(أ) قرارات إدارة محفظة العملاء:

على الرغم من وجود علاقة بين قرار الاستمرار أو عدم الاستمرار مع العملاء الحاليين، وقرار قبول أو عدم قبول عملاء جدد من قبل شركات المراجعة، والأهداف الخاصة بتخفيض المخاطر، فإن تلك العلاقة ليست من الأمور الواضحة، إذ يري البعض وجود استعداد لدي الشركات الكبيرة لتحمل درجة متزايدة من المخاطر، وذلك استنادا إلى أن لديها قاعدة عملاء أكبر مقارنة بالشركات الأصغر، مما يسمح لها بتقديم خدمة لبعض العملاء ذوي المخاطر الأعلى، بالإضافة إلى تزايد الأتعاب الخاصة بهؤلاء العملاء. بينما يري البعض الآخر، أن هناك تزايداً في تجنب المخاطر من قبل الشركات الكبيرة، وذلك استنادا لتجنب الخسائر المتعلقة بالفشل في المراجعة، مثل خسائر التقاضي وتدهور السمعة.

وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة (Johnstone and Bedard (2004 إلى أن العملاء المستبعدين أكثر خطرا من العملاء المستمرين والعملاء المقبولين حديثا. كما أن العملاء المقبولين حديثا أقل خطرا من العملاء المستمرين. وبالتالي، تتأثر قرارات إدارة المحفظة بنظرية تجنب المخاطر، بالإضافة إلى عدم ارتباط قرارات الاستبعاد والقبول بالأتعاب، وبالتالي لا يوجد دور للأتعاب على قرارات إدارة المحفظة.

(ب) حجم الشركة:

تشير الدراسات إلى أن شركات المراجعة الكبيرة، أي Big4 تقدم جودة أعلى نظرا لان لديها مراجعين أكثر تأهيلا وأكثر كفاءة، وتكون أكثر استقلالية (لديها قاعدة عملاء كبيرة تجعلها أقل اعتماداً من الناحية المالية على أي عميل فردي، وبالتالي لا يوجد عميل واحد مهم). كما أن لديها حوافز أقوى لتقديم جهد أعلى، ولتجنب خطر التقاضي، والحفاظ على السمعة الجيدة.

وتشير دراسة (Lawrence et al. (2011 إلى أن اختلافات جودة المراجعة بين شركات Big4 وشركات non-Big4 يمكن إرجاعها إلى خصائص العملاء. ويرجع ذلك إلى أنه يكون لدي شركات Big4 دوافع لاختيار العملاء منخفضي المخاطر وذلك لحماية سمعتها، وخفض مخاطر التقاضي، والحد من تدخل الهيئات التنظيمية. ويتمثل التساؤل الهام هنا في كيفية عزل تأثير خصائص عميل المراجعة على جودة المراجعة. وتعتبر من الخصائص التي تستخدمها الدراسات، حجم العميل، والعائد على الأصول، والرفع المالي، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول.

وفي هذا الصدد، فقد استخدمت الدراسة السابق ذكرها نماذج مطابقة الصفات، ودرجة الميل لعزل خصائص عميل المراجعة، كما استخدمت أيضا المستحقات الاختيارية وتكلفة أموال

الملكية، ودقة تنبؤات المحللين الماليين كمقاييس لجودة المراجعة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق معنوية في جودة المراجعة بين شركات Big4 وشركات non-Big4. ومن ثم، يمكن القول بأن اختلاف الجودة بين شركات المراجعة يرجع إلى خصائص العميل وبصفة خاصة حجم العميل.

وتعقيباً على نتائج تلك الدراسة، استخدمت دراسة (DeFond et al. 2017) نموذج مطابقة درجة الميل وأسلوب المطابقة التامة، مع استخدام أربعة مقاييس لجودة المراجعة وهي المستحقات الاختيارية، وأتعاب المراجعة، وإعادة إصدار القوائم المالية، والرأي حول استمرار المنشأة. وعلى خلاف نتائج الدراسة السابقة، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود تأثير لشركات Big 4 على جودة المراجعة في معظم عينات المطابقة، بما يشير إلى أن خصائص العميل لا تفسر اختلافات الجودة بين شركات Big 4 وشركات non-Big 4.

(ج) مدة العلاقة بين العميل وشريك المراجعة :

يحدث التدوير الاختياري لشركة المراجعة عندما تترك شركة المراجعة العميل. كما يحدث ذلك عندما يشكل العملاء خطورة كبيرة بالنسبة للتقاضي، أو عندما يقوم العميل بإنهاء التعاقد مع شركة المراجعة، والتعاقد مع شركة أخرى من أجل تخفيض الأتعاب أو الحصول على خدمات أفضل. ومن الصعب تفسير العلاقة بين التدوير الاختياري وجودة المراجعة، حيث لم توضح الدراسات ما إذا كان التدوير يؤثر على الجودة، أو أن الجودة هي التي تؤثر على احتمال التدوير أو كليهما.

أما التدوير الإجباري فيحدث وفقاً للمتطلبات التنظيمية، حيث يفرض العديد من الدول قيوداً على فترة بقاء شريك المراجعة، لكنها لا تفرض قيوداً على فترة بقاء مكتب المراجعة. ويعتبر تأثير التدوير الإجباري لشريك المراجعة على جودة المراجعة من الأمور غير الواضحة. فمن ناحية، قد يخفض تغيير شريك المراجعة من جودة المراجعة بسبب فقد الشركاء الذين لديهم معرفة أكبر من فترة البقاء الأطول مع العميل. كما أن الشريك الجديد قد يكون أقل معرفة بالعميل بما يخفض من احتمال تحديد مشاكل التقرير المالي (Lennox et al. 2014).

ومن ناحية أخرى، قد يُحسّن تغيير شريك المراجعة من جودة المراجعة من خلال قيام الشريك الجديد بتطبيق منظور جديد للمراجعة، كما أنه قد يكون أكثر استقلالية عن العميل نظراً لأنه ليس لديه وقت كافٍ لتطوير علاقات شخصية قوية مع الإدارة. وبالإضافة إلى أن تغيير شريك المراجعة يمكن أن يوفر تأثيراً إيجابياً لفحص الزملاء لأن الشريك الجديد يقيم العمل الذي

قام به الشريك القديم في العام السابق، مما قد يحفز الشريك السابق على إجراء مراجعة عالية الجودة قبل تسليم العمل للشريك الجديد. ومن ثم، يمكن أن يُحسّن التدوير الإجباري من جودة المراجعة في العام السابق واللاحق للتدوير.

وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة (Lennox et al. 2014) إلى أن تعديلات القوائم المالية من قبل مراجع الحسابات كمؤشر لجودة المراجعة تكون أكثر تكرارًا خلال السنة الأخيرة لشريك المراجعة القديم، وكذلك خلال السنة الأولى لشريك المراجعة الجديد، وذلك مقارنة بالسنوات التي لا يتأثر فيها شريك المراجعة بالتدوير الإجباري.

(د) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات:

تلعب خبرة ومعرفة المراجع بالصناعة دورًا هامًا في تحسين عملية المراجعة. ويعتبر فهم المنافع المترتبة على الخبرة بالصناعة من الأمور الهامة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية، والتي تختار بين المراجعين، وللهيئات المنظمة لمهنة المراجعة والتي تهتم بالتنافس في سوق المراجعة، ولشركات المراجعة والتي تسعى إلى أداء مراجعة عالية الجودة مع الحفاظ على مركزها التنافسي في كل صناعة. ولذلك، فقد اهتمت الدراسات بفحص العلاقة بين التخصص الصناعي وجودة المراجعة. وقد أظهرت الدراسات التجريبية (Owhoso et. al 2002; Low 2004) وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي وجودة المراجعة، حيث أشارت النتائج إلى ضرورة اختيار اختبارات المراجعة المناسبة، وتحسين جودة تقييم المخاطر، وتخصيص ساعات المراجعة بكفاءة، وتحسين دقة اكتشاف الأخطاء.

وفيما يتعلق بالدراسات التطبيقية، ونظرا لأنه لا يستطيع الباحثون ملاحظة الخبرة بصورة مباشرة، فقد استخدم الباحثون مدخل الحصة السوقية لشركة المراجعة داخل الصناعة كمقياس غير مباشر للتخصص الصناعي وللخبرة بالصناعة (إجمالي أصول العملاء الذين يقوم المراجع بمراجعة قوائمهم المالية / إجمالي أصول جميع العملاء في الصناعة). وهناك مدخل آخر، ألا وهو مدخل حصة المحفظة، حيث يعتبر المراجع متخصصا في تلك الصناعات التي تمثل الحصة الأكبر للمحفظة الخاص به. وفي هذا الصدد، ومن خلال تماثل عملاء المراجعين المتخصصين وغير المتخصصين، توصلت دراسة (Minutti-Meza 2013) إلى عدم وجود فروق في جودة المراجعة بين المجموعتين.

ومن ناحية أخرى، تؤدي الخبرة بالصناعة إلى زيادة أتعاب المراجعة. ويثار التساؤل هنا حول ما إذا كانت تلك العلاقة تنطبق على مستوى الشركة، أو المكتب، أو الشريك. إذ يري Ferguson et al. (2003) أن المراجعين لا يحصلون على أتعاب إضافية في المدن التي لا يكون فيها المكتب مسيطرا على الصناعة، وذلك بالرغم من انه تابع لشركة مراجعة مسيطرة على المستوى المحلي، وهو ما يشير إلى أن الخبرة في الصناعة يجب قياسها على مستوى المكتب وليس على مستوى الشركة. بينما يري (Goodwin and Wu (2014) انه يجب توسيع التحليل إلى مستوى الشريك مما يوفر فهما أفضل لسلوك المراجع. فمن الصعب نقل هذه المعرفة بشكل مباشر بين المراجعين، حيث يحتاج المراجعون إلى بعض الوقت لاكتساب المعرفة وبناء الخبرات من خلال العمل والممارسة. كما توجد عوامل تنظيمية أخرى خاصة بمكتب المراجعة قد تحد من نقل وتبادل المعرفة بين المراجعين مثل: عدم كفاية تكنولوجيا المعلومات لمشاركة المعرفة، والقيود الزمنية، وضغط عبء العمل و الذي يحد من جهود مشاركة المعرفة، والاعتماد على أنظمة مكافآت قائمة على أساس فردي.

وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة (Goodwin and Wu (2014) إلى أن الأتعاب الإضافية ترتبط فقط بمشاركة الشركاء ذوي الخبرة بالصناعة، بالإضافة إلى أن هذه العلاوة مستقلة عما إذا كانت الشركة أو المكتب متخصصا في الصناعة من عدمه. وبالتالي فإن التخصص الصناعي على مستوى الشركة أو المكتب لا يكفي للحصول على أتعاب إضافية، في الوقت الذي يكون فيه التخصص على مستوى الشريك شرطا كافيا للحصول على زيادة في الأتعاب.

(هـ) الاستقلالية:

يمثل استقلال المراجع في الواقع والظاهر أحد أهم أسس عملية المراجعة. وتشكل الأتعاب التي تتلقاها شركات المراجعة مباشرة من العملاء أحد مصادر ضعف استقلالية المراجعين، وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالإستمرارية. فإذا كان من المتوقع أن يؤدي الحصول على الأتعاب الحالية أو الأتعاب المستقبلية المتوقعة من العميل إلى إضعاف استقلال المراجع، فسوف ينخفض احتمال قيام المراجعين بإصدار الآراء المعدلة والمتعلقة بمدى استمرارية العملاء المتعثرين ماليا، وذلك بهدف استرضاء العملاء من أجل الاستمرار في الحصول على أتعاب مستقبلية، أو للحصول على أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة (Blay and Geiger 2013).

وفي هذا الصدد، فقد توصلت الدراسة السابق ذكرها إلى وجود علاقة عكسية بين مقدار الأتعاب الإجمالية اللاحقة المدفوعة إلى شركة المراجعة، وأراء المراجع المعدلة بالإستمرارية، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين مقدار أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة الحالية المدفوعة لشركة المراجعة وأراء المراجع المعدلة بالإستمرارية.

ومن ناحية أخرى، فقد أشارت دراسة (Minutti-Meza (2014 إلى وجود عدة عوامل تؤثر على أتعاب المراجعة، والتي تتمثل في: خصائص العميل: مثل حجم ومخاطر العميل، وخصائص المراجع: مثل حجم شركة المراجعة، وحصتها السوقية، والخبرة بالصناعة، وخصائص تقرير المراجعة: مثل الوقت المنقضي من تاريخ القوائم المالية وحتى تاريخ التقرير، والمتطلبات التنظيمية: مثل مدى تقييم المراجع لهيكل الرقابة الداخلية. وأخيرا الخدمات بخلاف المراجعة: ما إذا كان العميل يطلب خدمات أخرى بخلاف المراجعة.

(و) مقاضاة مراقب الحسابات:

يؤثر خطر التقاضي على أتعاب المراجعة. وتعتبر الشركات المسجلة بسوق المال مصدرا رئيسيا لخطر تقاضي المراجعين مقارنة بالشركات غير المسجلة. وقد توصلت دراسة (Venkataraman et al. (2008 إلى أن الأتعاب تكون أعلى نسبيا في سنة الاكتتاب العام بسبب خطر التقاضي. ومع ذلك فقد تكون تلك الزيادة نتيجة تطلب المراجعة عددا أكبر نسبيا من ساعات المراجعة، ومن ثم فقد ترجع تلك النتائج إلى الأثر المشترك بين خطر التقاضي والجهود الإضافية. كما توصلت دراسة (Badertscher et al. (2014 إلى أن الشركات العامة تدفع أتعاب مراجعة أعلى بنسبة ما بين ٢٠٪ إلى ٢٢٪ مقارنة بالشركات الخاصة. ويمثل هذا الفرق، علاوة خطر التقاضي المدفوعة من قبل الشركات العامة.

ومن ناحية أخرى، تؤثر مقاضاة المراجع على جودة المراجعة. وهناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى التقاضي (محددات التقاضي) ومن أهمها حجم شركة المراجعة، ومقدار المستحقات الاختيارية، وإبداء المراجع لرأى غير صحيح. وتساعد مقاضاة المراجع على التعلم من الأخطاء السابقة، وتجديد المعارف والمعتقدات بعد التقاضي. وقد يحدث التعلم على مستوى كل من المراجع، ومكتب المراجعة، وشركة المراجعة. وفي هذا الصدد، توصلت دراسة (Lennox and Li (2014 إلى أن التقاضي يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة، حيث انخفضت معدلات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك على مستوي كل من المكتب الإقليمي وشركة

المراجعة، وان كان الأثر أقوى بالنسبة للمكتب الذي يتعرض للتقاضي مقارنة بغيره من المكاتب بالشركة.

وبشأن صناعة وأسواق المراجعة، تشكل شركات المراجعة صناعة معينة. ومن المحتمل أن يؤثر هيكل الصناعة على السلوك الاقتصادي في السوق، مثل جودة الخدمة ومستوى الأسعار. ويتسم سوق المراجعة بأنه مُركّز ويمثل احتكار قلة، وغالبا ما تتعاون الشركات الكبرى سويا للحفاظ على مصالحها، مثل الضغط لتقليل المسؤوليات، أو لمعارضة سياسة معينة قد تضر بمصالحها. وقد عبّرت الجهات المنظمة عن قلقها من احتكار المهنة من قبل الـ Big 4، وهو ما قد يؤثر على جودة المراجعة بسبب انخفاض المنافسة.

وبشأن الهيئات والمنظمات المهنية، يشير الوضع التنظيمي إلى التشريعات السائدة في الدولة والتي تحدد المسؤوليات القانونية للمراجع، بالإضافة إلى المؤسسات التي تنظم ممارسات المحاسبة والمراجعة. وهناك آليات تنظيمية أخرى مثل مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة والتي تعتبر من آليات الحوكمة والتي قد تؤثر على المراجعة الخارجية. وقد تناول العديد من الدراسات (e.g., Hoitash and Hoitash 2009; Hoitash et al. 2009) أثر خصائص مجلس الإدارة، أو الخبرة المالية للجنة المراجعة على جودة المراجعة. وقد توصلت الدراسات إلى أن المجالس الأقوى (الأكثر استقلالية وذات الخبرة المحاسبية والمالية) تقوم بتعيين مراجعين ذوي جودة أعلى (big 4 وخبراء الصناعة).

ويؤثر الوضع التنظيمي على الأفراد، مثل الخوف من خسارة رخصة ممارسة المهنة، ولكنه يؤثر على شركات المراجعة بصورة أكبر، مثل تحديد من سيتم تعيينه، وكيف سيتم التدريب، وما هي إجراءات المراجعة اللازمة. وهناك إ تجاهان للدراسات في هذا الموضوع، حيث يتمثل الأول في فحص أثر الوضع التنظيمي على جودة المراجعة في نفس الدولة. ويتمثل الثاني في فحص أثر الاختلافات التنظيمية عبر الدول المختلفة على جودة المراجعة (فالدول التي لديها نظم حماية أقوى للمستثمر تكون لشركات المراجعة بها دافع أكبر لزيادة جودة المراجعة للمحافظة على سمعتها).

وأخيراً، بشأن الآثار المترتبة على المراجعة، فيمكن تقييم جودة المراجعة من خلال تقييم الآثار الاقتصادية للمراجعة على الشركات والأفراد من حيث المحتوي المعلوماتي لتقرير المراجعة. فقد توصلت دراسة (Czerney et al. 2014) إلى أن القوائم المالية التي يصدر بشأنها رأى نظيف يحتوى على فقرة توضيحية من المحتمل أن يتم إعادة إصدارها بدرجة أكبر مقارنة بالقوائم المالية التي يصدر بشأنها رأى نظيف ولكن لا يحتوى على فقرة توضيحية،

خاصة فيما يتعلق بالفقرات التوضيحية التي تشير إلى وجود عدم اتساق مع القوائم المالية السابقة، وإعادة توزيع المسؤوليات الخاصة بمراقب الحسابات. بينما تناولت دراسة Zhang (2018) مدى دقة وسلامة رأى المراجع بشأن الإستمرارية كمقياس لتقييم جودة المراجعة. إذ أشارت إلى وجود نوعين من الخطأ، يتمثل أولهما في إصدار رأى بشأن استمرارية الشركة والتي لا تتعرض للإفلاس في السنة التالية. بينما يتمثل الثاني في عدم إصدار المراجع لرأى بشأن استمرارية الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة على إفلاس الشركة التي تعرضت للإفلاس، وكلاهما يعد مؤشرا على فشل عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بأثر المراجعة على تكلفة رأس المال، توصلت الدراسات (e.g., Chang et al. 2009 & Khurana and Raman 2004) إلى أن جودة المراجعة تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، نظرا لزيادة مستوي الإفصاح. وفيما يتعلق بأثر المراجعة على المحللين الماليين، توصلت دراسة Behn et al. (2008) إلى أن جودة المراجعة تُحسِّن من دقة التنبؤات، نظرا لانخفاض عدم تماثل المعلومات وارتفاع جودة الأرباح. وفيما يتعلق بجودة القوائم المالية، توصلت دراسة (علي ٢٠١٨) إلى أن جودة المراجعة تحد من السلوك الإنتهازي لإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعدد وتنوع الدراسات التي تناولت جودة المراجعة، كما أنه لم يكن هناك اتفاق على تعريف موحد لجودة المراجعة، بالإضافة إلى تعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة المراجعة. وفي ظل تلك الأوضاع يكون من الصعب على مستخدمي القوائم المالية تحديد مستوي جودة المراجعة، وهو ما يُحتم على الجهات التنظيمية والمهنية التدخل واقتراح عدة مؤشرات ملائمة تُمكن مستخدمي القوائم المالية من التعرف على مستوي جودة القوائم المالية.

٢-١/٦ مفهوم وطبيعة مؤشرات جودة المراجعة المقترحة

مع تعدد وتنوع المؤشرات والمقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة المراجعة والتي تشمل جميع مراحل عملية المراجعة، ونظرا لأن تقرير المراجعة يمثل نقطة الاتصال بين مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات، ويحدد درجة الثقة في التقارير المالية؛ فقد قدمت اللجنة الاستشارية لمهنة المراجعة (ACAP) توصيات لمجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) في عام ٢٠٠٨ والتي تتعلق بتقييم مدى إمكانية تطوير مؤشرات رئيسية لجودة المراجعة، مع مطالبة مكاتب المراجعة بالإفصاح عن تلك

المؤشرات في التقارير المالية. وقد أشارت اللجنة (ACAP) في تقريرها إلي أن الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة سوف يُحسِّن عملية اتخاذ القرار المرتبطة بإمكانية الاعتماد على مراجع الحسابات، كما يحسِّن إشراف لجنة المراجعة والجهات التنظيمية.

وقد استجاب PCAOB لتلك التوصيات وبدأ في مشروع مؤشرات جودة المراجعة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٥، اصدر المجلس بيانا تمهيديا لمؤشرات جودة المراجعة. وقد تضمن هذا البيان ٢٨ مؤشرا لجودة المراجعة تم تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية^(١)، كما يلي (2015 PCAOB):

- **القائمون بعملية المراجعة Auditors:** وتتضمن اثني عشر مؤشرا في شكل ثلاثة أبعاد وهي التوافر Availability، والكفاءة المهنية Competence، والتركيز Focus.
- **عملية المراجعة Audit Process:** وتتضمن ثمانية مؤشرات في شكل خمسة أبعاد وهي نمط القيادة وتوجهها Tone at the Top and Leadership، والدوافع Incentives، والإستقلالية Independence، والبنية التحتية Infrastructure، والمتابعة وتلافي القصور Monitoring and Remediation.
- **نتائج المراجعة Audit Results:** وتتضمن ثمانية مؤشرات في شكل خمسة أبعاد وهي القوائم المالية Financial Statements، والرقابة الداخلية Internal Control، والإستمرارية Going Concern، والإتصالات بين مراجعي الحسابات ولجنة المراجعة Communications between Auditors and Audit Committee، والإلزام والتقاضي Enforcement and Litigation.

ومن ناحية أخرى فقد أشار مركز جودة المراجعة (CAQ) التابع لمجمع المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة إلي أن تطوير واستخدام مؤشرات جودة المراجعة سوف يُحسِّن جودة المراجعة (2019 CAQ). وقد قام المركز بتطوير إطار مقترح للإفصاح عن جودة المراجعة، إلا أن ذلك الإطار يستند إلي الإتصال بين لجنة المراجعة ومكتب المراجعة. بينما يستند إطار (PCAOB) إلى الإفصاح عن مؤشرات الجودة في التقارير المالية، حيث تهدف جودة المراجعة في النهاية إلى خدمة مستخدمي التقارير المالية.

وفي هذا الصدد، فقد توصلت دراسة (Brown and Popova 2019) إلى أن رد فعل المستثمرين السلبي تجاه المراجعين في حالة وجود مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الملحق رقم (١).

يكون أقوى مقارنة برد الفعل الإيجابي في حالة وجود مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي. كما أن المستثمرين الذين يواجهون مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي يكونوا أقل احتمالا للثقة في المراجعين حيث يقومون بتخفيض إستثماراتهم بالشركة. بالإضافة إلى أن وجود إيضاحات وصفية إضافية يزيد من دعم المستثمرين للثقة في المراجعين في حالة مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي، بينما لا يوجد أثر إضافي في حالة مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي.

ويشير (2015) PCAOB إلى أن الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة سوف يفيد المستثمرين من خلال تحسين قدرتهم على تقييم جودة المراجعة، وهو ما يؤثر على قرار الإستثمار. إذ يفتصر تقييم المستثمرين لجودة المراجعة على تقرير المراجعة فقط، ومن ثم يوفر الإفصاح عن مؤشرات الجودة معلومات إضافية تُمكن المستثمرين من تقييم مستوى جودة المراجعة بسهولة. ومع ذلك، يشير (2019) Brown and Popova إلى أن توفير مثل تلك المعلومات الإضافية، في صورة معلومات مختصرة، قد لا يساعد المستثمرين على تقييم جودة المراجعة بصورة جيدة.

ونظرا لأن مؤشرات جودة المراجعة قد تكون ذات طابع إيجابي، أو ذات طابع سلبي، فيما يتعلق بجودة المراجعة، فإنها تلعب دورا كبيرا في زيادة درجة الإعتماد على التقارير المالية. ففي حالة مؤشرات الجودة ذات الطابع الإيجابي، تؤكد تلك المؤشرات التوقعات السابقة للمستثمرين حول جودة المراجعة ومن ثم يزداد درجة اعتمادهم علي القوائم المالية في اتخاذ قرار الإستثمار. وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H₁: يؤدي الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى زيادة درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

وفي المقابل، ففي حالة مؤشرات الجودة ذات الطابع السلبي، فإن تلك المؤشرات تتناقض مع التوقعات السابقة للمستثمرين حول جودة المراجعة، ومن ثم تقل درجة اعتمادهم علي القوائم المالية في اتخاذ قرار الإستثمار. ومن ثم يمكن إشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H₂: يؤدي الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى انخفاض درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

ومن ناحية أخرى، يشير (2015) PCAOB إلى أن توفير إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة سوف يساعد على شرح وتفسير مؤشرات الجودة الكمية. ويؤدي هذا إلى تحسين فهم المستثمرين لمؤشرات جودة المراجعة المفصح عنها.

كما يشير (2019) Brown and Popova إلى أن دور تلك الإيضاحات الوصفية يزداد في حالة مؤشرات الجودة ذات الطابع السلبي، نظرا لأنها قد تفسر أسباب حدوث تلك المؤشرات، بينما ينخفض دورها في حالة مؤشرات الجودة ذات الطابع الإيجابي نظرا لأنها لم تضيف معلومات جديدة للمستثمرين. ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H₃: يؤدي الإفصاح عن إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

ويمكن تجزئة هذا الفرض إلى فرضين فرعيين، كما يلي:

H_{3a}: يؤدي الإفصاح عن إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

H_{3b}: يؤدي الإفصاح عن إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

وأخيرًا، يتوقع الباحث، حسبما أشار البعض (2014 & 2019) Bock (e.g., أن يؤثر حجم المعرفة والخبرة لدى المستثمرين ومستوي تأهيلهم على العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. فالمستثمرون الأكثر خبرة وتأهيل قد يكونوا قادرين على تحليل جودة المراجعة بدون الإفصاح عن مؤشرات الجودة. بينما تلعب تلك المؤشرات دورا جوهريا بالنسبة للمستثمرين الأقل خبرة

في تحديد درجة مدي اعتمادهم على التقارير المالية. ومن ثم يمكن إشتقاق الفرض الرابع للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H₄: يؤثر مستوى تأهيل وخبرة المستثمرين على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة بنوعها بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ودرجة اعتمادهم على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

ويمكن تجزئة هذا الفرض إلى فرضين فرعيين، كما يلي:

H_{4a}: يؤثر مستوى تأهيل المستثمرين على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة بنوعها بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ودرجة اعتمادهم على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

H_{4b}: يؤثر مستوى خبرة المستثمرين على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة بنوعها بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ودرجة اعتمادهم على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

٢/٦ الدراسة التجريبية

حتى يتم اختبار فروض البحث، وقياسا على الدراسات السابقة ذات الصلة (الأباصيري ٢٠١٨ & Brown and Popova 2019) فقد تم الاعتماد على المنهجية التجريبية Experimental Methodology، والتي تستند إلى التحليل والاستنتاج على أساس البيانات التي يقوم الباحث بجمعها من خلال إجراء تجربة على مجموعة من المشاركين. وتعتبر هذه المنهجية إحدى منهجيات البحث المستخدمة في الدراسات الخاصة بالمراجعة (Coyne et al. 2010).

وبناءً على ذلك، يعرض الباحث في هذا الجزء هدف الدراسة التجريبية، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التجريبية، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والتصميم التجريبي المستخدم، كما يلي:

١-٢/٦ هدف الدراسة التجريبية

يتمثل هدف الدراسة التجريبية في تحقيق هدف البحث تجريبيا، وذلك من خلال إختبار فروض الدراسة، والتي تهدف إلى إختبار دور الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في

التقارير المالية في تحسين درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم.

٢-٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المستثمرين من المؤسسات والأكاديميين قياسا على (Brown and Popova 2019). وقد تم توجيه الدعوة من خلال البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي لعينة عشوائية من ذلك المجتمع للمشاركة في التجربة يومي السبت والاحد الموافق الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠١٩، حيث تم توجيه ٢٥٠ دعوة. ويوضح الجدول رقم (١) عدد الحالات التجريبية، وعدد الردود علي الحالات التجريبية، والتي تمثل عدد الحالات التجريبية لعينة الدراسة والتي ستخضع للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (١) عينة الدراسة

إجمالي	المستثمرون الأكاديميين	المستثمرون الأفراد	
٢٥٠	١٠٠	١٥٠	عدد الحالات التجريبية
١٩٣	٦٩	١٢٤	عدد الردود على الحالات التجريبية
% ٧٧.٢	% ٦٩	% ٨٢.٦٧	نسبة الاستجابة
١٧٦	٦٧	١٠٩	عدد الردود الصادقة
% ٩١.٢	% ٩٧	% ٨٨	نسبة الردود الصادقة إلى المستلمة

٣-٢/٦ أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية

سعي الباحث إلي مراعاة الدقة، قدر الإمكان، عند صياغة الأسئلة الواردة بالحالات التجريبية؛ بحيث:

- تكون واضحة ومحددة؛ وتقتصر على المعلومات الخاصة بموضوع البحث فقط.
- تتضمن أسئلة مزدوجة الهدف؛ بحيث تقيس مدي صدق المشاركين في الرد من جهة، وتحديد أرائهم بشأن العلاقات محل الدراسة من جهة أخرى.
- تحتاج لإجابة ترتيبية تُعطي درجات متفاوتة للموافقة؛ حيث تضمن إطار تحليل الردود الأوزان (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧).

كما راعي الباحث عند صياغة الأسئلة المرفقة للحالات التجريبية توافر خصائص التساؤلات الجيدة، قدر الإمكان. وتتمثل هذه الخصائص قياساً على (Field 2013) فيما يلي:

- التمييز Discrimination، ويعني أن تعكس الدرجات المختلفة للأفراد الاختلافات الحقيقية بينهم، بحيث لا يكون هناك اختلافات بين الأفراد ذوي الدرجات المتماثلة.
- الصدق Validity، ويعني أن تقيس الأسئلة الموضوع المراد قياسه، أي أن تقدم الإجابات التي يتم الحصول عليها من الأسئلة المعلومات التي وضعت من أجلها تلك الأسئلة. كما يشير الصدق أيضاً إلى قياس خصائص الموضوع المراد قياسه وارتباط الأسئلة بهذا الموضوع. ويتحقق ذلك من خلال اختيار كافة البنود التي تغطي الموضوع محل القياس.
- الثبات، ويعني القدرة على التوصل إلى نفس النتائج في ظل نفس الشروط، بمعنى أنه إذا تم إعادة الدراسة التجريبية على عينة أخرى من نفس الحجم ومن نفس المجتمع فإن النتائج ستكون متقاربة مع النتائج التي تم الحصول عليها من العينة الأولى.

وتعتمد الدراسة التجريبية على حالة افتراضية لإحدى الشركات الكبيرة العاملة في قطاع المقاولات، والتي تتزايد الأرباح الخاصة بها بمعدل معتدل، بالإضافة إلى أنها مسجلة بالبورصة المصرية منذ فترة طويلة، ولا تعاني من مشاكل انخفاض في سعر سهمها عن الفترة الماضية، مع وجود تقرير مراجعة برأي نظيف. وقد تم تدعيم تلك الحالة بمجموعة من الأسئلة الاستقصائية لتجميع البيانات اللازمة، والتي يتم تحليلها إحصائياً لإختبار فروض البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة على نحو سليم. وقد تضمنت الدراسة التجريبية مقدمة تناولت شرحاً مختصراً لبعض المصطلحات الفنية والمفاهيم، (انظر الملحق رقم ٢) والتي قد تبدو غامضة لبعض المشاركين غير المتخصصين في مجال المراجعة، يليها قسمان على النحو التالي:

القسم الأول

وقد استهدف هذا القسم تجميع بعض المعلومات العامة عن المشاركين. ولذلك فقد تضمن أسئلة تتعلق بالمؤهلات الدراسية، والدرجات العلمية التي حصلوا عليها، وعدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني

وقد استهدف هذا القسم إختبار فروض الدراسة. وحتى يتم تحقيق هدف هذا القسم، فقد تضمن هذا القسم ٥ حالات افتراضية، كما يلي:

الحالة الأولى: وتمثل الحالة الرقابية حيث تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية بدون الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة.

الحالة الثانية: وتهدف إلى اختبار الفرض الأول للدراسة حيث تقوم الشركة بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي ضمن تقاريرها المالية.

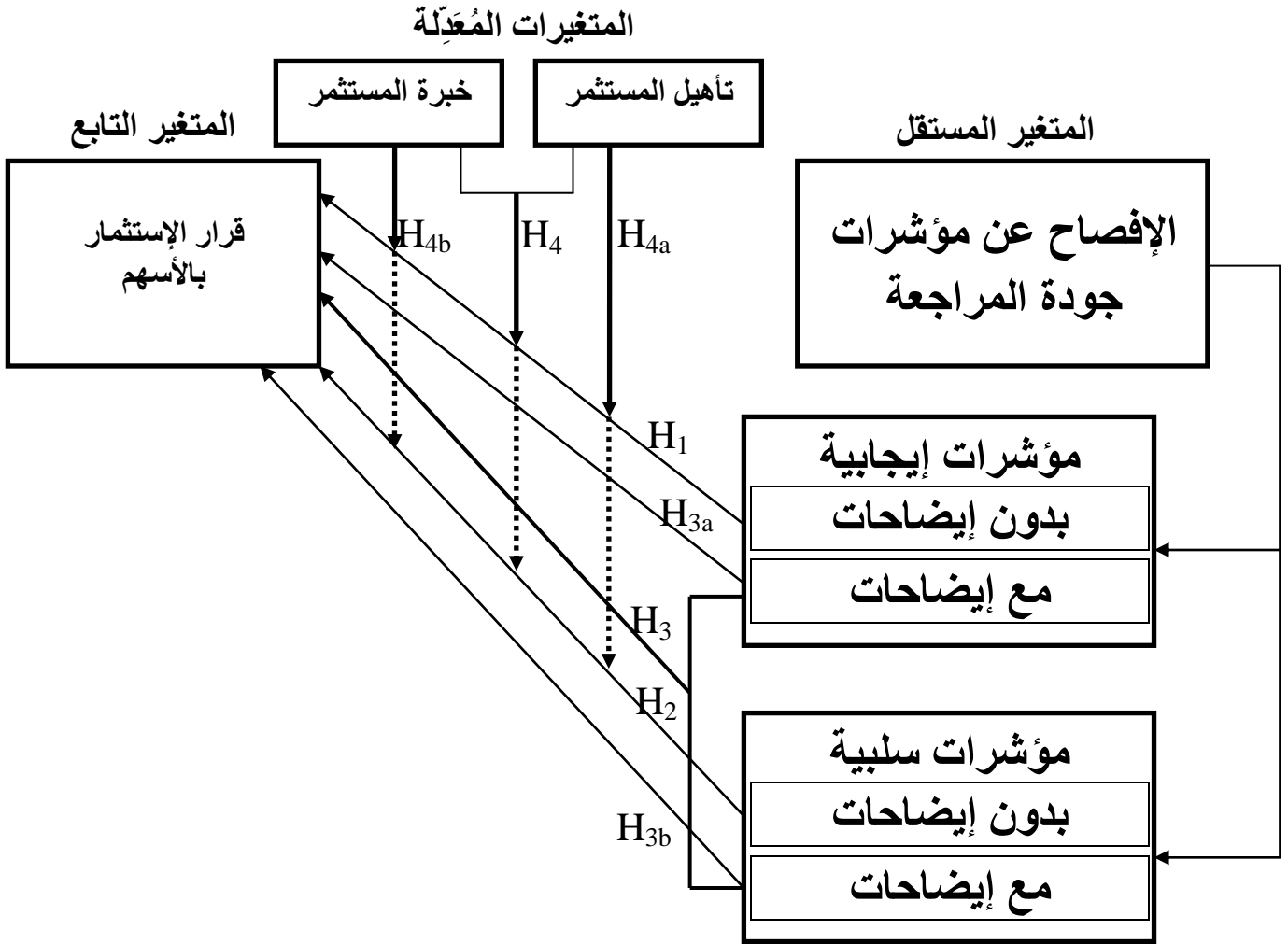
الحالة الثالثة: وتهدف إلى اختبار الفرض الثالث (أ) للدراسة حيث تقوم الشركة بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي مع إيضاحات وصفية ضمن تقاريرها المالية.

الحالة الرابعة: وتهدف إلى اختبار الفرض الثاني للدراسة حيث تقوم الشركة بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي ضمن تقاريرها المالية.

الحالة الخامسة: وتهدف إلى اختبار الفرض الثالث (ب) للدراسة حيث تقوم الشركة بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي مع إيضاحات وصفية ضمن تقاريرها المالية.

٤-٢/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلى فروض البحث، يتضح أن المتغير المستقل يتمثل في الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة بنوعها وحالتها في التقارير المالية. أما المتغير التابع فيتمثل في قرار الإستثمار بالأسهم. كما أن هناك متغيرين معدلين moderators للعلاقة محل الدراسة وهما مستوي تأهيل ومستوي خبرة المستثمر. ويظهر نموذج البحث كالتالي:



شكل رقم (١) نموذج البحث

وقد تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٢) توصيف وقياس المتغيرات

المتغير	النوع	الوصف	القياس	الأثر المتوقع
(١) الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة	مستقل	مؤشرات ومقاييس يتم الإفصاح عنها كمرفق ضمن التقارير المالية للشركات، حيث تشير إلى مستوى جودة المراجعة. وتتضمن ثلاث فئات: القائمون بعملية المراجعة، وعملية المراجعة، ونتائج المراجعة PCAOB (2015)	٦ مؤشرات رئيسية لجودة المراجعة PCAOB (2015)	
(أ/١) الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي	مستقل	مؤشرات تعكس تحسن مستوى جودة المراجعة Popova and Brown (2019)	وجود تحسن في مؤشرات جودة المراجعة بمرور الوقت Popova and Brown (2019)	+
(ب/١) الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي	مستقل	مؤشرات تعكس انخفاض مستوى جودة المراجعة Popova and Brown (2019)	وجود تدهور في مؤشرات جودة المراجعة بمرور الوقت Popova and Brown (2019)	-
(ج/١) الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي مع إيضاحات وصفية	مستقل	مؤشرات ذات طابع إيجابي تعكس تحسن مستوى جودة المراجعة مصحوبة بإيضاحات وصفية Popova and Brown (2019)	وجود تحسن في مؤشرات جودة المراجعة بمرور الوقت مع إيضاحات تفسر أسباب ذلك التحسن Popova and Brown (2019)	+
(د/١) الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي مع إيضاحات وصفية	مستقل	مؤشرات ذات طابع سلبي تعكس انخفاض مستوى جودة المراجعة مصحوبة بإيضاحات وصفية Popova and Brown (2019)	وجود تدهور في مؤشرات جودة المراجعة بمرور الوقت مع إيضاحات بضرورة العمل على تحديد أسباب التدهور وتصحيحها Popova and Brown (2019)	-
(٢) قرار الإستثمار بالأسهم	تابع	مدي رغبة المستثمرين بالإستثمار بأسهم الشركة التي قامت بالإفصاح عن مؤشرات الجودة Popova and Brown (2019)	ردود افراد العينة بشأن مدي الاعتماد على التقارير المالية ومدي الرغبة في الإستثمار Popova and Brown (2019)	
(٣) مستوى تأهيل المستثمر	مُعَدِّل	مستوي التأهيل العلمي والمهني للمستثمرين (عبد المجيد ٢٠١٨)	المستوي العلمي والشهادات الأكاديمية والمهنية (عبد المجيد ٢٠١٨)	±
(٤) مستوى خبرة المستثمر	مُعَدِّل	مخزون خبرة المستثمرين في اتخاذ قرار الإستثمار (عبد المجيد ٢٠١٨)	عدد سنوات الخبرة (عبد المجيد ٢٠١٨)	±

٥-٢/٦ التصميم التجريبي المستخدم:

تشمل الدراسة التجريبية عددا من المعالجات الإفتراضية اللازمة لإختبار فروض البحث، مع الأخذ في الإعتبار فئتي العينة والتي تضم المستثمرين الأقل خبرة والمستثمرين الأكثر خبرة. وبالتالي يتخذ التصميم التجريبي الملائم لإختبار فروض البحث شكل التصميم التجريبي $[(٤ \times ٤) + (١)]$ ، كما يتضح من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) التصميم التجريبي المستخدم

مستوي الخبرة		مستوي التأهيل		سمات المستثمرين		
أقل خبرة	أكثر خبرة	أقل تأهيلا	أكثر تأهيلا	الإفصاح عن مؤشرات الجودة		
د/٢	ج/٢	ب/٢	أ/٢	بدون إيضاحات وصفية	مؤشرات ذات طابع إيجابي	الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة
د/٣	ج/٣	ب/٣	أ/٣	وجود إيضاحات وصفية		
د/٤	ج/٤	ب/٤	أ/٤	بدون إيضاحات وصفية	مؤشرات ذات طابع سلبي	
د/٥	ج/٥	ب/٥	أ/٥	وجود إيضاحات وصفية		
(١)				عدم الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة		

ويلاحظ أن الباحث اعتمد على التصميم المختلط mixed design والذي يجمع بين التصميم بين المشاركين between subjects والتصميم داخل المشاركين within subjects؛ ومن ثم فهو يجمع بين مزايا كل من هذين التصميمين^(١). ويتضح من الجدول السابق وجود ٤ مجموعات مستقلة: هم أفراد العينة من المستثمرين الأكثر تأهيلا والمستثمرين الأقل تأهيلا والمستثمرين الأكثر خبرة والمستثمرين الأقل خبرة؛ وبالتالي فقد تم استخدام التصميم بين المشاركين. أما فيما يتعلق بالحالات التجريبية فقد فضل الباحث استخدام المقياس المتكرر

(١) في ظل التصميم بين المشاركين يتم تعريض كل مشارك في التجربة لمعالجة واحدة فقط بينما في التصميم داخل المشاركين يتم تعريض كل شخص من المشاركين بالتجربة إلى أكثر من معالجة. ويتوقف استخدام أي من هذين المخلطين على طبيعة المشكلة محل الدراسة والظروف المحيطة بالدراسة التجريبية (Charness et al. 2012)

Repeated Measure، ومن ثم فقد تم استخدام التصميم داخل المشاركين؛ لتمييزه بالتحكم في التباين الذاتي Intraindividual variability (الاختلافات الفردية) ومن ثم تحسين الدلالة الإحصائية للنتائج. ولا تعتمد صلاحيته الداخلية على التوزيع العشوائي، بالإضافة إلى أنه يتسق مع التفكير المنطقي (Charness et al. 2012). علاوة على ذلك، فإن المشكلة الرئيسية المتعلقة بهذا التصميم والمتمثلة في التأثير على أفراد العينة لتفضيل بديل معين غير موجودة.

ويتضح من الجدول السابق وجود ٤ مجموعات مستقلة و١٧ معالجة تجريبية، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **المعالجة (١):** قوائم مالية تقليدية مع تقرير مراجعة برأي نظيف فقط بدون إفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.
- **المعالجة (٢/أ):** المستثمرون الأكثر تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.
- **المعالجة (٣/أ):** المستثمرون الأكثر تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.
- **المعالجة (٤/أ):** المستثمرون الأكثر تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.
- **المعالجة (٥/أ):** المستثمرون الأكثر تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.
- **المعالجة (٢/ب):** المستثمرون الأقل تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي، وطلب من

مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ب/٣):** المستثمرون الأقل تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ب/٤):** المستثمرون الأقل تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ب/٥):** المستثمرون الأقل تأهيلا، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ج/٢):** المستثمرون الأكثر خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ج/٣):** المستثمرون الأكثر خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ج/٤):** المستثمرون الأكثر خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (ج/٥):** المستثمرون الأكثر خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي مع إيضاحات

وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (د/٢):** المستثمرون الأقل خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (د/٣):** المستثمرون الأقل خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع إيجابي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (د/٤):** المستثمرون الأقل تأهيلاً، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

● **المعالجة (د/٥):** المستثمرون الأقل خبرة، ويُعطي لهم تقرير مالي مع تقرير مراجعة برأي نظيف بالإضافة إلى مؤشرات جودة مراجعة ذات طابع سلبي مع إيضاحات وصفية، وطلب من مفردات العينة تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومدى الرغبة في الإستثمار بأسهم الشركة.

ولاختبار فروض الدراسة سوف يتم إجراء المقارنات الواردة بالجدول رقم (٤) :

جدول رقم (٤) المقارنات المستخدمة لإختبار فروض الدراسة

المقارنة	الفرض
المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢ مع المعالجة الأولى	H ₁
المعالجات أ/٤ & ب/٤ & ج/٤ & د/٤ مع المعالجة الأولى	H ₂
[المعالجات أ/٣ & ب/٣ & ج/٣ & د/٣ & أ/٥ & ب/٥ & ج/٥ & د/٥] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢] مع المعالجة الأولى]	H ₃
[المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٣ & ب/٣] مع المعالجة الأولى]	H _{3a}
[المعالجات أ/٤ & ب/٤ & ج/٤ & د/٤] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٥ & ب/٥] مع المعالجة الأولى]	H _{3b}
[المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٣ & ب/٣ & ج/٣ & د/٣] مع المعالجة الأولى]	H ₄
[المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٣ & ب/٣ & ج/٣ & د/٣] مع المعالجة الأولى]	H _{4a}
[المعالجات أ/٢ & ب/٢ & ج/٢ & د/٢] مع المعالجة الأولى] × [المعالجات أ/٣ & ب/٣ & ج/٣ & د/٣] مع المعالجة الأولى]	H _{4b}

٣/٦ نتائج الدراسة التجريبية

اعتمد الباحث على عدد من الاختبارات والأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات التي تم تجميعها من الدراسة التجريبية؛ بهدف تحديد مدى قبول أو عدم قبول فروض البحث. وقد قام الباحث بإجراء الإختبارات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي IBM SPSS 23 والبرنامج الإحصائي Minitab 17. وقد استخدم الباحث الإختبارات الإحصائية التي تتفق مع طبيعة بيانات الدراسة التجريبية وفروض البحث. ولكي يتم اتخاذ القرار برفض أو عدم رفض فرض العدم في الإختبارات الإحصائية المختلفة؛ اعتمد الباحث على مقارنة قيمة $P-Value$ أو $Sig. level$ مع مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥). فإذا كانت قيمة $P-Value$ تساوي أو أقل من مستوى المعنوية المقبول فإنه لا يتم قبول فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل، أم إذا كانت قيمة $P-Value$ أكبر من مستوى المعنوية المقبول فإنه لا يتم رفض فرض العدم ومن ثم يتم رفض الفرض البديل (Field 2013).

١-٣/٦ تحديد نوع توزيع المجتمع **Test of Normality**

استخدم الباحث اختبار كلومجروف - سيمنروف Kolmogorov-Smirnov test واختبار شابيرو- ويلك Shapiro-Wilk test لتحديد نوع توزيع المجتمع الذي أخذت منه عينة الدراسة، وتحديد نوع الإختبارات الإحصائية التي يجب استخدامها في اختبار فروض البحث، أي تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الإختبارات المعلمية أو الإختبارات اللامعلمية. وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذين الإختبارين فيما يلي:

H_0 : المجتمع الذي سحبت منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : المجتمع الذي سحبت منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي

وقد أظهرت النتائج الخاصة بإختباري كلومجروف - سيمنروف وشابيرو- ويلك أن قيمة $P-Value$ تساوي ٠.٠٠ لجميع المتغيرات محل الدراسة، أي أقل من مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥) مما يعني عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن المجتمع الذي سحبت منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً على ذلك، تم الإعتماد على الإختبارات اللامعلمية لإختبار فروض البحث. ومن الجدير بالذكر أن الإختبارات اللامعلمية تتميز بأنها تصلح للعينات الكبيرة والصغيرة معاً، ولا تشترط افتراضات أو معلومات معينة حول توزيع المجتمع، كما أنها تناسب البيانات الإسمية والترتيبية (Field 2013).

٢-٣/٦ الأساليب والإختبارات الإحصائية الخاصة بالصدق والثبات والإستقلال

استخدم الباحث تحليل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للتحقق من الإتساق الداخلي internal consistency. وتتراوح قيمة معامل الفا كرونباخ بين صفر و ١. وكلما زادت قيمته كلما زادت درجة الثبات والإتساق الداخلي، ويعتبر المعامل ٠.٧ أو أعلى مستوي مقبولاً في معظم حالات البحوث الإجتماعية، ويفضل ألا تقل قيمته عن ٠.٦ (Field 2013).

وقد أظهرت النتائج الخاصة بتحليل معامل ألفا كرونباخ، والذي تم إجراؤه بصورة منفصلة لكل حالة؛ أن قيمته بلغت ٠.٨٩٢، و٠.٩٤١، و٠.٩١٧ للحالات الثلاثة الأولى على التوالي. كما أن الأرقام الخاصة بالأسئلة الفردية تشير إلى عدم زيادة القيمة الإجمالية عند حذف سؤال معين أو زيادتها بمقدار بسيط، بما يدل على اتسام الأسئلة بالثبات والإتساق الداخلي. أما الحالة الرابعة والحالة الخامسة واللذان يتضمنان مؤشرات سلبية لجودة المراجعة فقد بلغت قيمة المعامل ٠.٦٦٢، و٠.٧٩٦ على التوالي. ويتمثل السبب في انخفاض قيمة المعامل لهاتين الحالتين مقارنة بالحالات السابقة في طبيعة هاتين الحالتين حيث غالباً ما أبدي الأفراد المشاركون موافقة عالية على التساؤلات المتعلقة بالإعتماد على المعلومات الواردة بتقرير المراجعة والقوائم المالية، بينما أبدوا موافقة منخفضة على التساؤل الأخير المتعلق بمدى الرغبة في الإستثمار.

كما استخدم الباحث اختبار كاي^٢ Chi-Square Test لتحديد مدى معنوية الأسئلة، حيث يتناول هذا الإختبار مدى استقلال أو عدم ارتباط قيم المتغيرات relatedness or independence والتي تتمثل في الإجابات الترتيبية لأسئلة الدراسة التجريبية. فإذا كانت الإجابات مستقلة (غير متساوية) فإن ذلك يعني أن السؤال مؤثر على العنصر الذي يقيسه ومن ثم يعتبر سؤالاً معنوياً لا يمكن الإستغناء عنه. أما إذا كانت الإجابات غير مستقلة (متساوية) فإن هذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين آراء أفراد العينة على السؤال. وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي:

H_0 : لا توجد اختلافات بين فئات الإجابة (متساوية)

H_1 : توجد اختلافات بين فئات الإجابة (غير متساوية)

وقد أظهرت النتائج الخاصة باختبار كاي^٢ أن قيمة *P-Value* تراوحت بين ٠.٠٠٠٠ و ٠.٠٠٠٢. ولجميع الأسئلة الواردة في الدراسة التجريبية أي أقل من مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥)؛ مما

يعني عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل باستقلال الإجابات. ومن ثم يكون كل سؤال مؤثراً على العنصر الذي يقيسه ويعتبر سؤالاً هاماً لا يمكن الإستغناء عنه.

٣-٣/٦ نتائج اختبار فروض البحث:

١-٣-٣/٦ آراء الأفراد المشاركين بالتجربة:

لتحديد مدى موافقة أو رفض الأفراد المشاركين في التجربة على التساؤلات الواردة بالحالات التجريبية، فقد استخدم الباحث اختبار ويلكوكسن لعينة واحدة Wilcoxon Signed Rank Test. ونظراً لإستخدام مقياس ليكرت سباعي الأوزان؛ فقد تمثلت الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (One-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 \leq 4 \quad (\text{الوسيط} \geq 4)$$

$$H_1: \theta_1 > 4 \quad (\text{الوسيط} < 4)$$

فيما يتعلق بالحالة الرقابية والتي لا تتضمن مؤشرات جودة المراجعة، وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فقد أظهرت النتائج عدم كفاية المعلومات الواردة بتقرير المراجعة لتقييم جودة المراجعة (س١)، وانخفاض درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة في كل من تقرير مراجع الحسابات (س٢) والقوائم المالية (س٣)؛ ومن ثم انخفاض الرغبة في الإستثمار (س٤).

الجدول رقم (٥) – نتائج الحالة الرقابية

بيان	س١	س٢	س٣	س٤
Mean	٢.٤٨	٣.٢٢	٣.٢٦	٣.١٧
Median	٢.٠٠	٣.٠٠	٣.٠٠	٣.٠٠
P-Value	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الثانية والتي تتضمن مؤشرات ذات طابع إيجابي لجودة المراجعة (الفرض الأول)، وكما يتضح من الجدول رقم (٦) فقد أظهرت النتائج كفاية المعلومات الواردة بتقرير المراجعة لتقييم جودة المراجعة (س١)، وارتفاع درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة في كل من تقرير مراجع الحسابات (س٢) والقوائم المالية (س٣)؛ ومن ثم ارتفاع الرغبة في الإستثمار (س٤). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى قبول الفرض الأول للدراسة بصورة مبدئية.

الجدول رقم (٦) نتائج الحالة الثانية

بيان	س١	س٢	س٣	س٤
Mean	٤.٥٦	٤.٦٨	٤.٧١	٤.٦١
Median	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠
P-Value	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الثالثة والتي تتضمن مؤشرات ذات طابع إيجابي لجودة المراجعة بالإضافة إلى إيضاحات تفسيرية (الفرض الثالث - أ)، وكما يتضح من الجدول رقم (٧) فقد أظهرت النتائج كفاية المعلومات الواردة بتقرير المراجعة لتقييم جودة المراجعة (س١)، وإضافة الإيضاحات التفسيرية معلومات إضافية (س٢)، وارتفاع درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة في كل من تقرير مراجع الحسابات (س٣) والقوائم المالية (س٤)؛ ومن ثم ارتفاع الرغبة في الإستثمار (س٥). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى قبول الفرض الثالث - (أ) للدراسة بصورة مبدئية.

الجدول رقم (٧) نتائج الحالة الثالثة

بيان	س١	س٢	س٣	س٤	س٥
Mean	٥.١٧	٤.٩٥	٥.٣٠	٥.٣٠	٥.٢٤
Median	٥.١٩	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠
P-Value	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الرابعة والتي تتضمن مؤشرات ذات طابع سلبي لجودة المراجعة (الفرض الثاني)، وكما يتضح من الجدول رقم (٨) فقد أظهرت النتائج كفاية المعلومات الواردة بتقرير المراجعة لتقييم جودة المراجعة (س١)، وارتفاع درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة في كل من تقرير مراجع الحسابات (س٢) والقوائم المالية (س٣)؛ ومن ثم انخفاض الرغبة في الإستثمار (س٤). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى قبول الفرض الثاني للدراسة بصورة مبدئية.

الجدول رقم (٨) نتائج الحالة الرابعة

بيان	س١	س٢	س٣	س٤
Mean	٤.٧٢	٤.٣٨	٤.٣٢	٣.١٨
Median	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٣.٠٠
P-Value	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠

وفيما يتعلق بالحالة الخامسة والتي تتضمن مؤشرات ذات طابع سلبي لجودة المراجعة بالإضافة إلى إيضاحات تفسيرية (الفرض الثالث - ب)، وكما يتضح من الجدول رقم (٩) فقد أظهرت النتائج كفاية المعلومات الواردة بتقرير المراجعة لتقييم جودة المراجعة (س١)، وإضافة الإيضاحات التفسيرية معلومات إضافية (س٢)، وارتفاع درجة الثقة والإعتماد على المعلومات الواردة في كل من تقرير مراجع الحسابات (س٣) والقوائم المالية (س٤)؛ ومن ثم انخفاض الرغبة في الإستثمار (س٥). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى قبول الفرض الثالث - (ب) للدراسة بصورة مبدئية.

الجدول رقم (٩) نتائج الحالة الخامسة

بيان	س١	س٢	س٣	س٤	س٥
Mean	٥.٣٤	٤.٩٨	٤.٨٥	٤.٧٢	٣.٢٩
Median	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠	٣.٠٠
P-Value	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٠٠

٢-٣-٣/٦ اختبار الفرض الأول:

للتحقق من صحة الفرض الأول استخدم الباحث اختبار ويلكوكسن للفرق بين عينتين للتحقق من صحة الفرض الأول Paired-Sample Wilcoxon Signed Rank Test، والذي يمثل أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية، واللذان تتمثلان في الحالة الأولى (الرقابية) والحالة الثانية (مؤشرات ذات طابع ايجابي). وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 \quad (\text{وسيط الحالة الأولى} = \text{وسيط الحالة الثانية})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \quad (\text{وسيط الحالة الأولى} \neq \text{وسيط الحالة الثانية})$$

وقد أظهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٠) وجود فرق معنوي لجميع التساؤلات الأربعة بصورة فردية وكحزمة واحدة بين الحالة الأولى والحالة الثانية. وتشير تلك النتائج إلى أهمية الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي وتأثيرها على قرار الإستثمار، ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث.

جدول رقم (١٠) – نتائج اختبار الفرض الأول

الاسئلة كحزمة واحدة	س١	س٢	س٣	س٤	بيان
٥٧.٩٤	٥٩.٨٥	٧١.٣٩	٤٩.٥٤	٤٢.٨٣	متوسط الرتب السالبة
٨٣.٧٦	٧٩.٦٦	٧٥.٧٦	٧٨.١٧	٨٢.٧٣	متوسط الرتب الموجبة
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	<i>P-Value</i>

٣-٣-٣/٦ اختبار الفرض الثاني:

وللتحقق من صحة الفرض الثاني تم استخدام اختبار ويلكوكسن للفرق بين عينتين Paired-Sample Wilcoxon Signed Rank Test، والذي يمثل أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية واللذان تتمثلان في الحالة الأولى (الرقابية) والحالة الرابعة (مؤشرات ذات طابع سلبي). وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_4 \quad (\text{وسيط الحالة الأولى} = \text{وسيط الحالة الرابعة})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_4 \quad (\text{وسيط الحالة الأولى} \neq \text{وسيط الحالة الرابعة})$$

وقد أظهرت النتائج، المعروضة بالجدول رقم (١١)، وجود فرق معنوي للتساؤلات الثلاثة الأولى بصورة فردية وكحزمة واحدة. ويشير ذلك إلى أهمية الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي لتوفير معلومات اضافية للمستثمرين، ومع ذلك لم يكن هناك فرق معنوي في التساؤل الرابع والخاص بمدى الرغبة في الإستثمار. ومن ثم قبول الفرض الثاني للبحث.

جدول رقم (١١) – نتائج اختبار الفرض الثاني

الاسئلة كحزمة واحدة	س١	س٢	س٣	س٤	بيان
٥٥.٢٧	٦٥.٥٣	٤٧.٤٣	٤٣.٣١	٢٠.٠٠	متوسط الرتب السالبة
٨١.٢١	٦٥.٤٧	٧٦.٩٨	٧٦.٩٠	٨٣.٦٠	متوسط الرتب الموجبة
٠.٠٠	٠.٩٩٦	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	<i>P-Value</i>

٤-٣-٣/٦ اختبار الفرض الثالث:

للتحقق من صحة الفرض الثالث (أ)، والخاص بأثر الإيضاحات الإضافية في حالة المؤشرات ذات الطابع الإيجابي، استخدم الباحث اختبار فريدمان للفرق بين أكثر من عينتين Friedman وهو أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين أكثر من مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية والتي تتمثل في الحالة الأولى (الرقابية) والحالة الثانية (مؤشرات ذات طابع إيجابي) والحالة الثالثة (مؤشرات ذات طابع إيجابي مع إيضاحات وصفية). وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 \quad (\text{لا توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعات})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \quad (\text{توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعات})$$

وقد أظهرت النتائج بالجدول رقم (١٢) أن جميع قيم *P-Value* كانت 0.00 ، أي أقل من مستوى المعنوية المقبول (0.05) بما يشير إلي عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود فروق بين الحالات التجريبية الثلاثة.

جدول رقم (١٢) – نتائج اختبار الفرض الثالث (أ)

الاسئلة كحزمة واحدة	س١	س٢	س٣	س٤	بيان
١.١٣	١.٢٢	١.٢٤	١.٢٥	١.٠٩	متوسط رتب الحالة الأولى
٢.١٨	٢.١٤	٢.١٥	٢.١٢	٢.٢٣	متوسط رتب الحالة الثانية
٢.٦٩	٢.٦٤	٢.٦١	٢.٦٣	٢.٦٨	متوسط رتب الحالة الثالثة
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	<i>P-Value</i>

وللتعرف على مصدر الفروق بين الحالات التجريبية الثلاث، تطلب الأمر استخدام اختبار ويلكوكسن للفرق بين عينتين Paired-Sample Wilcoxon Signed Rank Test، والذي يمثل أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية.

وقد أظهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٣)، أن أسباب الاختلاف ترجع إلى وجود فروق معنوية بين الحالات الثلاثة في جميع التساؤلات بصورة فردية أو كحزمة واحدة، وهو ما يشير إلى قبول الفرض الثالث (أ).

جدول رقم (١٣) – تابع نتائج اختبار الفرض الثالث (أ)

الحالتان الأولي والثانية	الحالتان الأولي والثالثة	الحالتان الأولي والثانية	
٥٧.٩٤	٢٠.٧٥	٤٣.١٨	متوسط الرتب السالبة
٨٣.٧٦	٨٧.٣٧	٥٩.٥١	متوسط الرتب الموجبة
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	<i>P-Value</i>

وللتحقق من صحة الفرض الثالث (ب)، والخاص بأثر الإيضاحات الإضافية في حالة المؤشرات ذات الطابع السلبي، استخدم الباحث اختبار فريدمان للفرق بين أكثر من عينتين Friedman وهو أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين أكثر من مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية والتي تتمثل في الحالة الأولى (الرقابية) والحالة الرابعة (مؤشرات ذات طابع سلبي) والحالة الخامسة (مؤشرات ذات طابع سلبي مع إيضاحات وصفية). وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_4 = \theta_5 \quad (\text{لا توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعات})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_4 \neq \theta_5 \quad (\text{توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعات})$$

وقد أظهرت النتائج بالجدول رقم (١٤) أن جميع قيم *P-Value* بلغت ٠.٠٠٠، أي أقل من مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥) بما يشير إلى عدم قبول فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود فروق بين الحالات التجريبية الثلاث.

جدول رقم (١٤) – نتائج اختبار الفرض الثالث (ب)

الاسئلة كحزمة واحدة	س٤	س٣	س٢	س١	بيان
١.٥١	١.٩٩	١.٤١	١.٥٩	١.١٧	متوسط رتب الحالة الأولي
٢.١١	١.٩٥	٢.٤٨	٢.٠٥	٢.١٩	متوسط رتب الحالة الرابعة
٢.٣٨	٢.٠٦	٢.١١	٢.٣٦	٢.٦٣	متوسط رتب الحالة الخامسة
٠.٠٠	٠.٤٣٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	<i>P-Value</i>

وللتعرف على مصدر الفروق بين الحالات التجريبية الثلاث، تطلب الأمر استخدام اختبار ويلكوكس للفرق بين عينتين Paired-Sample Wilcoxon Signed Rank Test، والذي يمثل أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين غير مستقلتين (مرتبطتين) من المجموعات التجريبية.

وقد أظهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٥)، أن أسباب الإختلاف ترجع إلى وجود فروق معنوية بين الحالات الثلاثة فيما يتعلق بالتساؤلات الثلاثة الأولي، بينما لم يكن هناك فروق معنوية بين الحالات الثلاثة فيما يتعلق بالتساؤل الرابع والخاص بقرار الإستثمار. وهو ما يشير إلى رفض الفرض الثالث (ب).

جدول رقم (١٥) – تابع نتائج اختبار الفرض الثالث (ب)

التساؤل الرابع			الاسئلة كحزمة واحدة			
الحالتان الرابعة والخامسة	الحالتان الأولي والخامسة	الحالتان الأولي والرابعة	الحالتان الرابعة والخامسة	الحالتان الأولي والخامسة	الحالتان الأولي والرابعة	
٥٢.٦٧	٦٥.١٨	٦٥.٥٣	٤٣.٢٠	٤٦.٩٨	٥٥.٢٧	متوسط الرتب السالبة
٤٤.٨٩	٦٨.٧٤	٦٥.٤٧	٦١.١٨	٨١.٥٠	٨١.٢١	متوسط الرتب الموجبة
٠.٢٨٧	٠.٦٢٠	٠.٩٩٦	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	<i>P-Value</i>

٥-٣-٣/٦ اختبار الفرض الرابع:

للتحقق من صحة الفرض الرابع (أ)، والخاص بأثر التأهيل، فقد تم تقسيم الأفراد المشاركين في التجربة إلى مستويين وفقاً للمستوي الدراسي وعدد الشهادات العلمية والعملية التي تم الحصول عليها (البكالوريوس ١، دبلوم الدراسات العليا ٢، درجة الماجستير ٣، درجة الدكتوراه ٤، ودرجة لكل شهادة علمية أو عملية):

- المستثمرون الأقل تأهيلاً: وهم المستثمرون الذين تكون الرتبة الخاصة بهم أقل من ٣. وبلغ عددهم ٩٠ مستثمرًا.
- المستثمرون الأكثر تأهيلاً: وهم المستثمرون التي تكون الرتبة الخاصة بهم ٣ فأكثر. وبلغ عددهم ٨٦ مستثمرًا.

وقد استخدم الباحث اختبار مان ويتي للفرق بين عيّنتين Mann–Whitney Test وهو أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين **مستقلتين** (غير مرتبطين) من المجموعات التجريبية وهم المستثمرون الأقل تأهيلاً والمستثمرون الأكثر تأهيلاً. وتتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 \quad (\text{لا توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعتين})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \quad (\text{توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعتين})$$

وقد أظهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٦)، أن قيمة *P-Value* للتساؤل الخاص بقرار الإستثمار كانت أكبر من مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥) مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود فروق بين المجموعتين، ومن ثم رفض الفرض الرابع (أ).

جدول رقم (١٦) – اختبار الفرض الرابع (أ)

الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة
متوسط رتب المستثمرين الأقل تأهيلاً	٨٨.٠٣	٨٥.٥٣	٩٠.٤٤
متوسط رتب المستثمرين الأكثر تأهيلاً	٨٨.٩٩	٩١.٦١	٨٦.٤٧
<i>P-Value</i>	٠.٨٩٧	٠.٤١٤	٠.٥٩٨

وللتحقق من **صحة الفرض الرابع (ب)**، والخاص بأثر الخبرة، فقد تم تقسيم الأفراد المشاركين في التجربة إلى مستويين وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

- المستثمرون الأقل خبرة: وهم المستثمرون الذين لديهم خبرة تقل عن أو تساوي ١٠ سنوات. وقد بلغ عددهم ٨١ مستثمرًا.

- المستثمرون الأكثر خبرة: وهم المستثمرون الذين لديهم خبرة تزيد عن ١٠ سنوات. وقد بلغ عددهم ٩٥ مستثمرًا.

وقد استخدم الباحث اختبار مان ويتني للفرق بين عينتين Mann-Whitney Test وهو أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين مجموعتين مستقلتين (غير مرتبطتين) من المجموعات التجريبية وهم المستثمرون الأقل خبرة والمستثمرون الأكثر خبرة. وتمثل الفروض الإحصائية الخاصة بهذا الإختبار فيما يلي (Two-Tail Test):

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 \quad (\text{لا توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعتين})$$

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \quad (\text{توجد فروق بين توزيع القيم في المجموعتين})$$

وقد أظهرت النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٧)، أن قيمة *P-Value* للتساؤل الخاص بقرار الإستثمار كانت أكبر من مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥) مما يعني قبول الفرض البديل القائل بعدم وجود فروق بين المجموعتين، ومن ثم رفض الفرض الرابع (ب).

جدول رقم (١٧) – اختبار الفرض الرابع (ب)

الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	
٨٨.٨٨	٨٥.٢٧	٩٢.٦٧	٩٥.٥٣	متوسط رتب المستثمرين الأقل خبرة
٨٨.١٨	٩١.٢٦	٨٤.٩٥	٨٢.٥١	متوسط رتب المستثمرين الأكثر خبرة
٠.٩٢٦	٠.٤٢٣	٠.٣٠٦	٠.٠٨٦	<i>P-Value</i>

٦/٣-٣-٦ ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٨) ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة.

جدول رقم (١٨) - ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة

النتيجة	الفرض
تم قبوله	الفرض الاول
تم قبوله	الفرض الثاني
تم قبوله	الفرض الثالث (أ)
تم رفضه	الفرض الثالث (ب)
تم رفضه	الفرض الرابع (أ)
تم رفضه	الفرض الرابع (ب)

٤/٦ الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

مع تزايد حالات الفشل والإنهيارات المالية لكبري الشركات على الصعيد الدولي، تم زيادة الإهتمام بجودة المراجعة (لاسيما من قبل الجهات المنظمة للمهنة) لما لذلك من مردود إيجابي هام على زيادة الثقة في القوائم المالية. ونظرا لصعوبة إدراك مستوي جودة المراجعة، وبصفة خاصة من قبل المستثمرين الأفراد، فقد اتجهت الجهات المنظمة لمهنة المراجعة مؤخرا إلى تطوير مؤشرات لجودة المراجعة Audit Quality Indicators، كي يستطيع المستثمرون التعرف على مستوي جودة المراجعة بسهولة.

ومن أبرز تلك المحاولات، إصدار مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) في الولايات المتحدة الأمريكية بيانا في عام ٢٠١٥ يتضمن ثمانية وعشرين مؤشرا لجودة المراجعة تم تبويبها في ثلاث فئات رئيسية وهي: القائمون بعملية المراجعة، وعملية المراجعة، ونتائج المراجعة. ومن المحتمل أن توفر تلك المؤشرات - إذا ما تم الإفصاح عنها بشكل مناسب - معلومات إضافية للمستثمرين حول جودة عمل مراقبي الحسابات، مما يزيد من درجة الثقة في القوائم المالية، ومن ثم تحسين قرار الإستثمار.

وقد هدف البحث الحالي الى دراسة واختبار ما إذا كان الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة، سواء بصورة إيجابية أو بصورة سلبية، يؤثر على قرار الإستثمار بالأسهم، وبصفة خاصة اختبار ما إذا كان الإفصاح بصورة إيجابية يُزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في

المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، وهو الأمر الذي قد يشجع المستثمرين على الإستثمار بأسهم تلك الشركات. وما إذا كان الإفصاح بصورة سلبية يقلل من ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، وهو الأمر الذي يحد من رغبة المستثمرين على الإستثمار بأسهم تلك الشركات.

وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع الإيجابي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤدي إلى زيادة درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Brown and Popova (2019 بالولايات المتحدة.

كما أظهرت النتائج أن الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة ذات الطابع السلبي في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤدي إلى إنخفاض درجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم. وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Brown and Popova (2019 بالولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بدور الإيضاحات الوصفية الإضافية، والتي سوف تساعد على شرح وتفسير مؤشرات الجودة الكمية، فقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن إيضاحات وصفية مع مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤدي إلى تحسين العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم، وذلك في حالة المؤشرات ذات الطابع الإيجابي، بينما في حالة المؤشرات ذات الطابع السلبي فإن تلك الإيضاحات لا تؤثر على قرار الإستثمار. وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Brown and Popova (2019 بالولايات المتحدة.

وأخيرًا، فيما يتعلق بمدى تأثير المعرفة والخبرة لدى المستثمرين ومستوي تأهيلهم على العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار في الأسهم. فقد أظهرت النتائج عدم تأثير المعرفة والخبرة لدى المستثمرين ومستوي تأهيلهم على العلاقة بين مؤشرات جودة المراجعة ودرجة اعتماد المستثمرين على تلك التقارير في اتخاذ قرار الإستثمار في الأسهم. وتختلف تلك النتائج عما توصلت إليه دراستا (Bock 2014 & Krische 2019). ويرى الباحث ان السبب في ذلك يرجع إلي أهمية

الإفصاح عن مؤشرات الجودة لجميع المستثمرين، حيث تلعب دورا جوهريا بالنسبة لجميع المستثمرين في تحديد درجة مدي اعتمادهم على القوائم المالية.

وفي ضوء النتائج السابقة، **يوصي الباحث** الجهات التنظيمية بضرورة الأخذ في الاعتبار مدي إمكانية إلزام الشركات ومكاتب المراجعة في مصر بالإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية، بالإضافة إلي توفير إرشادات عملية للشركات ومكاتب المراجعة حول ماهية مؤشرات جودة المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية . كما **يوصي الباحث** بأن تهتم أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بالقضية مجال البحث الحالي، من خلال مقررات الدراسات العليا و المؤتمرات العلمية المحاسبية لهذه الأقسام .

وتتمثل أهم مجالات البحث المقترحة في هذا الصدد في محاولة تطوير إطار شامل لماهية مؤشرات جودة المراجعة بما يلائم البيئة المصرية. يضاف إلي ذلك تناول أثر الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة على قرار منح الإئتمان بما يُمكن من تكوين صورة متكاملة حول المنافع المترتبة على ذلك الإفصاح.

مراجع البحث

الأباصيري، بسمة حسن محمد. ٢٠١٨. *اثر إعادة هيكلة شكل ومحتوي تقرير المراجع الخارجي غير المعدل على مدي إمكانية اعتماد المستثمر المؤسس على القوائم المالية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم عبد القادر. ٢٠١٨. *اثر وفاء مراجعي الحسابات بمسئولياتهم عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على إدراكهم وإدراك أصحاب المصالح لفجوة التوقعات - دراسة تجريبية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عبد المجيد، محمود محمد السيد. ٢٠١٨. *اثر درجة الملاءة المهنية لمنشأة مراقب الحسابات على جودة أحكامه المهنية بشأن الاستمرارية وأمور المراجعة الأساسية والمعلومات الأخرى في تقريره غير المعدل الجديد*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

على، نهي محمد زكي محمد علي. ٢٠١٨. *اثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي لإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

Alani, H. 2014. Bridging the Expectations Gap between Auditors Reports and Requirements of the Financial Community: An Empirical Study Kingdom of Bahrain. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5 (15): 90-96.

Badertscher, B., B. Jorgensen, S. Katz, and W. Kinney. 2014. Public Equity and Audit Pricing in the United States. *Journal of Accounting Research*, 52(2): 303-339.

Behn. B., J. Choi, and T. Kang. 2008. Audit Quality and Properties of Analysts' Earnings Forecasts. *The Accounting Review*, (2): 327-349.

Blay, A. D., and M. A. Geiger. 2013. Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence From Going Concern Reporting Decisions. *Contemporary Accounting Research*, 30(2): 579-606.

Bock, D. E., Larson, L. R., & Eastman, J. K. 2014. The Impact of Gender, Perceived Knowledge, and Perceived Risk on Retirement Investment Decisions: An Exploratory Study. *Society for Marketing Advances Teaching Moments*, 288-289.

- Brown, J. O., & Popova, V. 2019. How Do Investors Respond to Disclosure of Audit Quality Indicators? *Auditing: A Journal of Practice and Theory*.
- Center for Audit Quality. 2019. *Audit Quality Disclosure Framework*. Available at: <https://www.theqaq.org/audit-quality-disclosure-framework>.
- Chang, X., S. Dasgupta, and G. Hillary. 2009. The Effect of Auditor Quality on Financing Decisions. *The Accounting Review*, 84 (4): 1085–1117.
- Charness, G., Gneezy, U., & M. A. Kuhn .2012. Experimental Methods: Between-Subject and Within-Subject Design. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 81(1), 1-8.
- Coyne, J. G., Summers, S. L., Williams, B., & Wood, D. A. 2010. Accounting Program Research Rankings by Topical Area and Methodology. *Issues in Accounting Education*, 25(4), 631-654.
- Czerney, K., J. J. Schmidt and A. M. Thompson. 2014. Does Auditor Explanatory Language in Unqualified Audit Reports Indicate Increased Financial Misstatement Risk? *The Accounting Review*, 89(6): 2115-2149.
- DeAngelo, L. 1981. Auditor Size and Audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (3): 183–199.
- DeFond, M., D. H. Erkens, and J. Zhang. 2017. Do Client Characteristics Really Drive the Big N Audit Quality Effect? New Evidence from Propensity Score Matching. *Management Science*, 63(11): 3628-3649.
- Ferguson, A., Francis, J. R., & Stokes, D. J. 2003. The Effects of Firm-Wide and Office-Level Industry Expertise on Audit Pricing. *The Accounting Review*, 78(2), 429–448.
- Field, A. 2013. *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics* (4th Edition). London EC1Y 1SP: SAGE Publications Ltd.
- Financial Reporting Council (FRC). 2006. *Promoting Audit Quality*. Discussion Paper. Available at: <http://www.frc.org.uk/Our-Work/Publications/FRC-Board/Discussion-Paper-Promoting-Audit-Quality.aspx>

- Francis, J. R. 2011. A Framework for Understanding and Researching Audit Quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 30(2): 125-152.
- Gaynor, L. M., Kelton, A. S., Mercer, M., & Yohn, T. L. 2016. Understanding the Relation Between Financial Reporting Quality and Audit Quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(4), 1-22.
- Goodwin, J., and D. Wu. 2014. Is the Effect of Industry Expertise on Audit Pricing an Office-Level or A Partner-Level Phenomenon? *Review of Accounting Studies*, 19(4): 1532-1578.
- Government Accountability Office (GAO). 2003. *Public Accounting Firms: Required Study on the Potential Effects of Mandatory Audit Firm Rotation*. GAO Report No. 04-216. November. Washington, DC: Government Printing Office.
- Gul, F. A., D. Wu, and Z. Yang. 2013. Do Individual Auditors Affect Audit Quality? Evidence from Archival Data. *The Accounting Review*, 88(6): 1993-2023.
- Hoitash, R., and U. Hoitash. 2009. The Role of Audit Committees in Managing Relationships With External Auditors and SOX: Evidence From the U.S. *Managerial Auditing Journal*, 24 (4): 368–397.
- Hoitash, R., U. Hoitash, and J. Bedard. 2009. Corporate Governance and Internal Control Over Financial Reporting: A Comparison of Regulatory Regimes. *The Accounting Review*, 84 (3): 839–867.
- Johnstone, K. M., and J. C. Bedard. 2004. Audit Firm Portfolio Management Decisions. *Journal of Accounting Research*, 42(4): 659-690.
- Khurana, I., and K. K. Raman. 2004. Are Big 4 Audits in ASEAN Countries of Higher Quality Than Non-Big 4 Audits? *Asia Pacific Journal of Accounting and Economics*, 11 (2): 139–165.
- Knechel, W. R., G. V. Krishnan, M. Pevzner, L. B. Shefchik, and U. K. Velury. 2013. Audit Quality: Insights from the Academic Literature. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(sp1): 385-421.

- Krische, S. D. 2019. Investment Experience, Financial Literacy, and Investment-Related Judgments. *Contemporary Accounting Research*, 36(3): 1634-1668.
- Lawrence, A., M. Minutti-Meza, and P. Zhang. 2011. Can Big 4 Versus Non-Big 4 Differences in Audit-Quality Proxies Be Attributed to Client Characteristics? *The Accounting Review*, 86(1): 259-286.
- Lennox, C. S., X. Wu, and T. Zhang. 2014. Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality? *The Accounting Review*, 89(5): 1775-1803.
- Lennox, C., and B. Li. 2014. Accounting Misstatements Following Lawsuits Against Auditors. *Journal of Accounting and Economics*, 57(1): 58-75.
- Low, K. Y. 2004. The Effect of Industry Specialization on Audit Risk Assessments and Audit Planning Decisions. *The Accounting Review*, 79 (1): 201–209.
- Minutti-Meza, M. 2013. Does Auditor Industry Specialization Improve Audit Quality? *Journal of Accounting Research*, 51(4): 779-817.
- Minutti-Meza, M. 2014. Issues in Examining the Effect of Auditor Litigation on Audit Fees. *Journal of Accounting Research*, 52(2): 341-356.
- Owhoso, V. E., W. F. Messier & J. G. Lynch. 2002. Error Detection by Industry-Specialized Teams During Sequential Audit Review. *Journal of Accounting Research*, 40(3), 883-900.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. Release No. 2015-005. *Concept Release on Audit Quality Indicators*. Available at: https://pcaobus.org/Rulemaking/Docket%20041/Release_2015_005.pdf.
- Venkataraman, R.; J. Weber; and M. Willenborg. 2008. Litigation Risk, Audit Quality, and Audit Fees: Evidence from Initial Public Offerings. *The Accounting Review*, 83 (5): 1315–45.
- Zhang, J. H. 2018. Accounting Comparability, Audit Effort, and Audit Outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1): 245-276.

ملحق رقم (١)

مؤشرات جودة المراجعة

١- تطوير أداء الموظفين (Staffing Leverage) ٢- عبء العمل بالنسبة لشريك المراجعة ٣- مدير وطاقم العمل ٤- تقنيات المحاسبة والمراجعة ٥- الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة	التوافر	القائمون بعملية المراجعة
٦- خبرة فريق المراجعة المراجعة ٧- الخبرة بالصناعة لفريق المراجعة ٨- تدوير فريق المراجعة ٩- مقدار أعمال المراجعة في مراكز الخدمة ١٠- ساعات التدريب للمراجع	الكفاءة المهنية	
١١- ساعات المراجعة ومجالات الخطر ١٢- تخصيص ساعات المراجعة على مراحل المراجعة	التركيز	
١٣- نتائج المسح المستقل لموظفي الشركة	نمط القيادة	عملية المراجعة
١٤- تقييمات الجودة والمكافآت ١٥- جهد وأتعاب المراجعة ومخاطر العميل	الدوافع	
١٦- الإمتثال للمتطلبات المستقلة	الإستقلالية	
١٧- الإستثمار في البنية التحتية الداعمة لجودة المراجعة	البنية التحتية	
١٨- نتائج فحص المراجعة الداخلية لمكاتب المراجعة ١٩- نتائج تفتيش PCAOB ٢٠- اختبار الكفاءة الفنية	المتابعة وتلافي القصور	
٢١- تكرار إعادة إصدار القوائم المالية وأثرها على الأخطاء ٢٢- الغش والتحريفات في التقرير المالي ٢٣- استنتاج جودة المراجعة من مقاييس جودة القوائم المالية	القوائم المالية	
٢٤- الإفصاح عن أوجه قصور الرقابة الداخلية في الوقت المناسب	الرقابة الداخلية	نتائج المراجعة
٢٥- الإفصاح عن القضايا المرتبطة بالإستمرارية في الوقت المناسب	الإستمرارية	
٢٦- نتائج المسح المستقل لأعضاء لجنة المراجعة	الإتصالات بين مراجعي الحسابات ولجنة المراجعة	
٢٧- اتجاهات الإجراءات التنفيذية ل PCAOB و SEC ٢٨- اتجاهات الدعاوي الخاصة	الإلزام والتقاضي	

ملحق رقم (٢)
الدراسة التجريبية

السيد الأستاذ/.....

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان " اثر الإفصاح عن مؤشرات جودة المراجعة في التقارير المالية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية"

والباحثة إذ تشكر لكم مقدما حسن تعاونكم معها، لترجو منكم التكرم بالرد على التساؤلات المرفقة بالحالات التجريبية حيث تعتبر ردودكم مطلبا رئيسيا لتحقيق الهدف من هذا البحث. ونحيطكم علما بأن جميع البيانات والآراء التي سيتم الحصول عليها سوف تحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث.

وأخيرا تتقدم الباحثة بجزيل الشكر لسيادتكم لحسن تعاونكم وتجاوبكم معها.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحثة

د/ سحر عبد السميع محمود

مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

أهم المصطلحات الفنية ذات الصلة بموضوع الدراسة

- **جودة المراجعة:** تتمثل في مدى احتمال اكتشاف المراجع للتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، والتقرير عنها، في ظل التزامه بمعايير المراجعة وقواعد آداب وسلوك المهنة.
- **مؤشرات جودة المراجعة:** هي مؤشرات ومقاييس يتم الإفصاح عنها كمرفق في التقارير المالية حيث تشير إلى مستوى جودة المراجعة. وتتضمن ثلاث فئات:
 - **القائمون بعملية المراجعة:** وتتضمن ثلاثة أبعاد وهي التوافر، والكفاءة المهنية، والتركيز.
 - **عملية المراجعة:** وتتضمن خمسة أبعاد وهي نمط القيادة، والدوافع، والإستقلالية، والبنية التحتية، والمتابعة وتلافي القصور.
 - **نتائج المراجعة:** وتتضمن خمسة أبعاد وهي القوائم المالية، والرقابة الداخلية، والإستمرارية، والإتصالات بين مراجعي الحسابات ولجنة المراجعة، والإلزام والتقاضي.

القسم الأول

البيانات الشخصية

١- الاسم / (اختياري)

٢- الوظيفة الحالية:

٣- المؤهلات الدراسية:

- بكالوريوس تجارة
- دبلومات دراسات عليا
- ماجستير
- دكتوراه
- أخرى:

٤- الشهادات المهنية:

- CPA
- CMA
- CIMA
- CFA
- CFM
- أخرى:

٥- عدد سنوات الخبرة:

- أقل من ٥ سنوات
- من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات
- أكثر من ١٠ سنوات

القسم الثاني (الدراسة التجريبية)¹

خلفية عامة عن الشركة (xx)

تعتبر الشركة (xx) إحدى الشركات الكبرى الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والعاملة في قطاع المقاولات والمقيدة بالبورصة، والتي تزداد الأرباح الخاصة بها بمعدل معتدل. ويواجه قطاع المقاولات مخاطر متوسطة والتي ينتج معظمها عن الظروف الاقتصادية العامة. ولا تعاني الشركة من مشاكل انخفاض في سعر سهمها في السنوات السابقة. وفي ٢٠١٩/٣/٣١ قامت الشركة (xx) بنشر تقريرها المالي الخاص لعام ٢٠١٨ والذي تضمن:

- القوائم المالية الأساسية.
- تقرير مراقب الحسابات برأي نظيف.

الحالة الأولى: قوائم مالية وتقرير مراجعة برأي نظيف

قائمة المركز المالي المختصرة في ٢٠١٨/١٢/٣١

2017	2018	
7,368,075	8,754,263	الأصول المتداولة
6,181,176	8,510,443	الأصول غير المتداولة
13,549,251	17,264,706	إجمالي الأصول
3,218,288	5,285,349	الالتزامات المتداولة
2,724,235	2,031,194	الالتزامات غير المتداولة
7,606,728	9,948,163	حقوق الملكية
13,549,251	17,264,706	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة

2017	2018	
10,643,524	13,511,423	صافي المبيعات
(9,820,151)	(11,437,449)	- تكلفة البضاعة المباعة
823,373	2,073,974	= مجمل الربح
125,994	229,709	+ الإيرادات الأخرى
(366,430)	(1,471,217)	- المصروفات الأخرى
582,937	832,466	= صافي الربح

¹ بتصرف من (Brown and Popova (2019

قائمة التدفقات النقدية المختصرة

2017	2018	
1,772,208	1,178,572	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
255,899-	126,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
866,848-	2,866,085	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
649,461	3,917,662	صافي التدفقات النقدية

تقرير مراجع الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة ××

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ×× "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكذا قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، حيث أن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة ×× في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وتمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

وتتفق البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

××××

محاسبون قانونيون ومستشارون

الإسكندرية في ٣٠ مارس ٢٠١٩

في ضوء البيانات السابقة، برجاء تحديد مدي موافقتك على التساؤلات التالية: (الوزن النسبي لموافقتك يتراوح من ١ (رافض) إلى ٧ (موافق جداً)):

القرار	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١- هل المعلومات الواردة بتقرير المراجعة كافية لتقييم جودة المراجعة؟							
٢- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على تقرير مراجع الحسابات؟							
٣- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على المعلومات الواردة في القوائم المالية؟							
٤- ما مدي رغبتك في الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟							

**الحالة الثانية: التقرير المالي: قوائم مالية وتقرير مراجعة برأي نظيف ومؤشرات جودة
مراجعة ذات طابع ايجابي**

قائمة المركز المالي المختصرة في ٢٠١٨/١٢/٣١

2017	2018	
7,368,075	8,754,263	الأصول المتداولة
6,181,176	8,510,443	الأصول غير المتداولة
13,549,251	17,264,706	إجمالي الأصول
3,218,288	5,285,349	الالتزامات المتداولة
2,724,235	2,031,194	الالتزامات غير المتداولة
7,606,728	9,948,163	حقوق الملكية
13,549,251	17,264,706	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة

2017	2018	
10,643,524	13,511,423	صافي المبيعات
(9,820,151)	(11,437,449)	- تكلفة البضاعة المباعة
823,373	2,073,974	= مجمل الربح
125,994	229,709	+ الإيرادات الأخرى
(366,430)	(1,471,217)	- المصروفات الأخرى
582,937	832,466	= صافي الربح

قائمة التدفقات النقدية المختصرة

2017	2018	
1,772,208	1,178,572	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
255,899-	126,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
866,848-	2,866,085	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
649,461	3,917,662	صافي التدفقات النقدية

تقرير مراجع الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة ××
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ×× "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكذا قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، حيث أن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة ×× في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وتمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

وتتفق البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مؤشرات جودة المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة

أ) القائمون بعملية المراجعة

- الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة: كانت الساعات المقدمة من الخبراء المتخصصين لإجمالي عدد ساعات المراجعة المقدمة من قبل المكتب خلال السنة، كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
%٧,٧	%٥,٩	%٤,٨	خبراء التقييم
%٤,٢	%٣,٩	%٣,٧	خبراء الضرائب
%١,٦	%١,٥	%١,٤	خبراء تكنولوجيا المعلومات
%١٣,٥	%١١,٣	%٩,٩	إجمالي

ب) عملية المراجعة

- التفقيش الداخلي: كانت نسبة المعايير المهنية وسياسات المكتب التي تم الإلتزام بها في مهام المراجعة المختلفة لإجمالي المعايير المهنية والسياسات التي يجب الإلتزام بها، كالتالي:

%٨٣	٢٠١٦
%٩٢	٢٠١٧
%٩٥	٢٠١٨

ج) نتائج المراجعة

- إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة الأخطاء: كانت عدد مرات إعادة إصدار القوائم المالية من قبل عملاء المراجعة خلال السنة وكذلك النسبة المئوية لها إلى إجمالي عمليات المراجعة التي قام بها المكتب خلال السنة، كالتالي:

النسبة المئوية	عدد مرات إعادة الإصدار	
%١,٣	٢١	٢٠١٦
%٠,٩	١٥	٢٠١٧
%٠,٤	٩	٢٠١٨

xxxx

محاسبون قانونيون ومستشارون

الإسكندرية في ٣٠ مارس ٢٠١٩

في ضوء البيانات السابقة، برجاء تحديد مدي موافقتك على التساؤلات التالية: (الوزن النسبي لموافقتك يتراوح من ١ (رافض) إلى ٧ (موافق جدا)):

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	القرار
							١- هل المعلومات الواردة بتقرير المراجعة كافية لتقييم جودة المراجعة؟
							٢- ما هي درجة ثقتك واعتمادك علي تقرير مراجع الحسابات؟
							٣- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على المعلومات الواردة في التقارير المالية؟
							٤- ما مدي رغبتك في الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

الحالة الثالثة: التقرير المالي: قوائم مالية وتقرير مراجعة برأي نظيف ومؤشرات جودة

مراجعة ذات طابع ايجابي وإيضاحات تفسيرية

قائمة المركز المالي المختصرة في ٢٠١٨/١٢/٣١

2017	2018	
7,368,075	8,754,263	الأصول المتداولة
6,181,176	8,510,443	الأصول غير المتداولة
13,549,251	17,264,706	إجمالي الأصول
3,218,288	5,285,349	الالتزامات المتداولة
2,724,235	2,031,194	الالتزامات غير المتداولة
7,606,728	9,948,163	حقوق الملكية
13,549,251	17,264,706	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة

2017	2018	
10,643,524	13,511,423	صافي المبيعات
(9,820,151)	(11,437,449)	- تكلفة البضاعة المباعة
823,373	2,073,974	= مجمل الربح
125,994	229,709	+ الإيرادات الأخرى
(366,430)	(1,471,217)	- المصروفات الأخرى
582,937	832,466	= صافي الربح

قائمة التدفقات النقدية المختصرة

2017	2018	
1,772,208	1,178,572	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
255,899-	126,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
866,848-	2,866,085	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
649,461	3,917,662	صافي التدفقات النقدية

تقرير مراجع الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة ××

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ×× "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكذا قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، حيث أن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة ×× في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وتمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

وتتفق البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مؤشرات جودة المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة

أ) القائمون بعملية المراجعة

- الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة: كانت النسبة المئوية لعدد الساعات المقدمة من الخبراء المتخصصين لإجمالي عدد ساعات المراجعة المقدمة من قبل المكتب خلال السنة، كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
%٧,٧	%٥,٩	%٤,٨	خبراء التقييم
%٤,٢	%٣,٩	%٣,٧	خبراء الضرائب
%١,٦	%١,٥	%١,٤	خبراء تكنولوجيا المعلومات
%١٣,٥	%١١,٣	%٩,٩	إجمالي

ب) عملية المراجعة

- التفتيش الداخلي: كانت نسبة المعايير المهنية وسياسات المكتب التي تم الإلتزام بها في مهام المراجعة المختلفة لإجمالي المعايير المهنية والسياسات التي يجب الإلتزام بها، كالتالي:

%٨٣	٢٠١٦
%٩٢	٢٠١٧
%٩٥	٢٠١٨

ج) نتائج المراجعة

- إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة الأخطاء: كانت عدد مرات إعادة إصدار القوائم المالية من قبل عملاء المراجعة خلال السنة وكذلك النسبة المئوية لها إلى إجمالي عمليات المراجعة التي قام بها المكتب خلال السنة، كالتالي:

النسبة المئوية	عدد مرات إعادة الإصدار	
%١,٣	٢١	٢٠١٦
%٠,٩	١٥	٢٠١٧
%٠,٤	٩	٢٠١٨

إيضاحات تفسيرية:

نستخدم البيانات الخاصة ببرامج المراقبة الداخلية لتحسين جودة المراجعة من خلال الممارسة. وتشير النتائج إلي استمرار تحسن مؤشرات جودة المراجعة بمرور الزمن. ويتضح ذلك من:

- زيادة في معدل استخدام الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة.
- زيادة نسبة الإلتزام بالمعايير المهنية وسياسات المكتب.
- انخفاض معدلات إعادة إصدار عملاء المكتب للقوائم المالية.

xxxx

محاسبون قانونيون ومستشارون

الإسكندرية في ٣٠ مارس ٢٠١٩

في ضوء البيانات السابقة، برجاء تحديد مدي موافقتك على التساؤلات التالية: (الوزن النسبي لموافقتك يتراوح من ١ (رافض) إلى ٧ (موافق جدا)):

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	القرار
							١- هل المعلومات الواردة بتقرير المراجعة كافية لتقييم جودة المراجعة؟
							٢- هل أضافت الإيضاحات التفسيرية الخاصة بمؤشرات جودة المراجعة معلومات إضافية؟
							٣- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على تقرير مراجع الحسابات؟
							٤- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على المعلومات الواردة في التقارير المالية؟
							٥- ما مدي رغبتك في الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

الحالة الرابعة: التقرير المالي: قوائم مالية وتقرير مراجعة برأي نظيف ومؤشرات جودة

المراجعة ذات طابع سلبي

قائمة المركز المالي المختصرة في ٢٠١٨/١٢/٣١

2017	2018	
7,368,075	8,754,263	الأصول المتداولة
6,181,176	8,510,443	الأصول غير المتداولة
13,549,251	17,264,706	إجمالي الأصول
3,218,288	5,285,349	الالتزامات المتداولة
2,724,235	2,031,194	الالتزامات غير المتداولة
7,606,728	9,948,163	حقوق الملكية
13,549,251	17,264,706	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة

2017	2018	
10,643,524	13,511,423	صافي المبيعات
(9,820,151)	(11,437,449)	- تكلفة البضاعة المباعة
823,373	2,073,974	= مجمل الربح
125,994	229,709	+ الإيرادات الأخرى
(366,430)	(1,471,217)	- المصروفات الأخرى
582,937	832,466	= صافي الربح

قائمة التدفقات النقدية المختصرة

2017	2018	
1,772,208	1,178,572	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
255,899-	126,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
866,848-	2,866,085	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
649,461	3,917,662	صافي التدفقات النقدية

تقرير مراجع الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة ××

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ×× "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكذا قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة، حيث أن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة ×× في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وتمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

وتتفق البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مؤشرات جودة المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة

أ) القائمون بعملية المراجعة

- الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة: كانت النسبة المئوية لعدد الساعات المقدمة من الخبراء المتخصصين لإجمالي عدد ساعات المراجعة المقدمة من قبل المكتب خلال السنة، كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٤,٨%	٥,٩%	٧,٧%	خبراء التقييم
٣,٧%	٣,٩%	٤,٢%	خبراء الضرائب
١,٤%	١,٥%	١,٦%	خبراء تكنولوجيا المعلومات
٩,٩%	١١,٣%	١٣,٥%	إجمالي

ب) عملية المراجعة

- التفتيش الداخلي: كانت نسبة المعايير المهنية وسياسات المكتب التي تم الإلتزام بها في مهام المراجعة المختلفة لإجمالي المعايير المهنية والسياسات التي يجب الإلتزام بها، كالتالي:

٩٥%	٢٠١٦
٩٢%	٢٠١٧
٨٣%	٢٠١٨

ج) نتائج المراجعة

- إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة الأخطاء: كانت عدد مرات إعادة إصدار القوائم المالية من قبل عملاء المراجعة خلال السنة وكذلك النسبة المئوية لها إلى إجمالي عمليات المراجعة التي قام بها المكتب خلال السنة، كالتالي:

النسبة المئوية	عدد مرات إعادة الإصدار	
٠,٤%	٩	٢٠١٦
٠,٩%	١٥	٢٠١٧
١,٣%	٢١	٢٠١٨

XXXX

محاسبون قانونيون ومستشارون

الإسكندرية في ٣٠ مارس ٢٠١٩

في ضوء البيانات السابقة، برجاء تحديد مدي موافقتك على التساؤلات التالية: (الوزن النسبي لموافقتك يتراوح من ١ (رافض) إلى ٧ (موافق جدا)):

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	القرار
							١- هل المعلومات الواردة بتقرير المراجعة كافية لتقييم جودة المراجعة؟
							٢- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على تقرير مراجع الحسابات؟
							٣- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على المعلومات الواردة في التقارير المالية؟
							٤- ما مدي رغبتك في الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟

الحالة الخامسة: التقرير المالي: قوائم مالية وتقرير مراجعة برأي نظيف ومؤشرات جودة المراجعة ذات طابع سلبي وإيضاحات تفسيرية

قائمة المركز المالي المختصرة في ٢٠١٨/١٢/٣١

2017	2018	
7,368,075	8,754,263	الأصول المتداولة
6,181,176	8,510,443	الأصول غير المتداولة
13,549,251	17,264,706	إجمالي الأصول
3,218,288	5,285,349	الالتزامات المتداولة
2,724,235	2,031,194	الالتزامات غير المتداولة
7,606,728	9,948,163	حقوق الملكية
13,549,251	17,264,706	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة

2017	2018	
10,643,524	13,511,423	صافي المبيعات
(9,820,151)	(11,437,449)	- تكلفة البضاعة المباعة
823,373	2,073,974	= مجمل الربح
125,994	229,709	+ الإيرادات الأخرى
(366,430)	(1,471,217)	- المصروفات الأخرى
582,937	832,466	= صافي الربح

قائمة التدفقات النقدية المختصرة

2017	2018	
1,772,208	1,178,572	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
255,899-	126,995-	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
866,848-	2,866,085	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
649,461	3,917,662	صافي التدفقات النقدية

تقرير مراجع الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة ××
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة ×× "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وكذا قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تعتبر هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، حيث أن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً وخالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة ×× في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وتمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

وتتفق البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مؤشرات جودة المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة

أ) القانمون بعملية المراجعة

- الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات المتخصصة: كانت النسبة المئوية لعدد الساعات المقدمة من الخبراء المتخصصين لإجمالي عدد ساعات المراجعة المقدمة من قبل المكتب خلال السنة، كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
%٤,٨	%٥,٩	%٧,٧	خبراء التقييم
%٣,٧	%٣,٩	%٤,٢	خبراء الضرائب
%١,٤	%١,٥	%١,٦	خبراء تكنولوجيا المعلومات
%٩,٩	%١١,٣	%١٣,٥	إجمالي

ب) عملية المراجعة

- التفتيش الداخلي: كانت نسبة المعايير المهنية وسياسات المكتب التي تم الإلتزام بها في مهام المراجعة المختلفة لإجمالي المعايير المهنية والسياسات التي يجب الإلتزام بها، كالتالي:

%٩٥	٢٠١٦
%٩٢	٢٠١٧
%٨٣	٢٠١٨

ج) نتائج المراجعة

- إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة الأخطاء: كانت عدد مرات إعادة إصدار القوائم المالية من قبل عملاء المراجعة خلال السنة وكذلك النسبة المئوية لها إلى إجمالي عمليات المراجعة التي قام بها المكتب خلال السنة، كالتالي:

النسبة المئوية	عدد مرات إعادة الإصدار	
%٠,٤	٩	٢٠١٦
%٠,٩	١٥	٢٠١٧
%١,٣	٢١	٢٠١٨

إيضاحات تفسيرية:

تظهر الأرقام والنسب الواردة في الجداول السابقة التزامنا بتوفير عمليات مراجعة ذات جودة مرتفعة. ومع ذلك فأنا ندرك الحاجة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى الانخفاض التدريجي في مؤشرات الجودة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

××××

محاسبون قانونيون ومستشارون

الإسكندرية في ٣٠ مارس ٢٠١٩

في ضوء البيانات السابقة، برجاء تحديد مدي موافقتك على التساؤلات التالية: (الوزن النسبي لموافقتك يتراوح من ١ (رافض) إلى ٧ (موافق جدا)):

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	القرار
							١- هل المعلومات الواردة بتقرير المراجعة كافية لتقييم جودة المراجعة؟
							٢- هل أضافت الإيضاحات التفسيرية الخاصة بمؤشرات جودة المراجعة معلومات إضافية؟
							٣- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على تقرير مراجع الحسابات؟
							٤- ما هي درجة ثقتك واعتمادك على المعلومات الواردة في التقارير المالية؟
							٥- ما مدي رغبتك في الاستثمار في أسهم هذه الشركة؟